الفصل الثاني

المسائل المتعلقة بالتراكيب، ويشتمل على:

١- مجئ (مـــنْ) زائـــدة .

٢- إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول.

٣- الفصل بين المتعجب منه وفعل التعجب بالظرف والجار والمجرور.

٤- تقديم خبر (ليس) عليها.

٥- تقديم خبر (مادام) على اسمها .

٦- تقديم التمييز على عامله المتصرف.

٧- المفعول لأجله بين تعريفه وتنكيره.

٨- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدإ.

٩- حكم تقديم الخبر على المبتدإ.

١٠- وصف لفظ (اللهـــم).

١١- كيفية تعريف العدد المضاف.

١٢- كيفية تعريف العدد المركب.

١- مجئ (مَـنْ) زائـدة.

لـ (مَنْ) في الكلام أحوال فتارة تأتي شرطية نحو قوله تعالى: (وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) [١] ، وتارة تأتي استفهامية نحو قولـه تعـالى : (...مَنْ إِلَـهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ..) [٢] ، وتارة تأتي في موصولة نحو قوله تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ....)[٣].

وتأتي نكرة موصوفة نحو قولك : مررت بمن معجب بك [٤].

وقد اختلف النحاة في وقوعها زائدة ، يقول ابن إياز رحمه الله في ذلـك:".... وأهـل الكوفة يجوزون أن تكون زائدة متمسكين بقول عنترة :

٨٠- **يَا شَاةَ (مَنْ) قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ *** حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ** [٥]

وقول الآخر :

٨١- **أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ *** ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرُونَ (مَنْ) عَدَدَاً** [٦]

وأهل البصرة منعوا من ذلك ويحتمل أن يكون لأجل أن (من) سؤال عمن يعقل و(مـا) سؤال عما لا يعقل والزائد مطرح غير محتفل به ولا شبهة في تفضيل من يعقل علـى غيره .... ويحتمل أن يكون ذلك لأن (من) لم يأت حرفاً بل هي اسم في كل أقسـامها بخلاف (ما) فإن أحد قسميها الحرفية وليس باب الاسم الزيادة وأما بيت عنتـرة فـإن الرواية : يا شاة ما قنص كذا قال البطليوسي[٧] في كتاب إصلاح الخلل [٨].

---

(١) من الآية (٦٨) سورة الفرقان

(٢) من الآية (٧١) سورة القصص .

(٣) من الآية (٢٥) سورة الأنعام .

(٤) الأزهية للهروي ١٠٠ - ١٠١ ، والأمالي لابن الشجري ٦٢/٣-٦٤ ، والمغني لابن هشام ٣٥٨/١-٣٦٠.

(٥) البيت من الكامل وهو في الديوان ص ٢١٣ ، وهو من شواهد الأزهيـة ص ٧٩ ص ١٠٣ ، وشـرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، وشرح التسهيل لابـن مالـك ٢١٦/١ ، والشـاة هنـا : المـرأة ، وقنص: صيد ، والمعنى : ليتني استطعت الزواج منها ، فقد أحلت لغيري وليتها لم تحرم على. واستشهد به على مجئ (من) زائدة في قوله : من قنص ، والمراد : يا شاة قنص .

(٦) البيت من البسيط وهو غير منسوب في الأزهية ص ١٠٣ ، وأمالي ابن الشـجري ٦٥/٣ ، وإصـلاح الخلل ص٣٦٣ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥٨/٢ ،والمغني ٣٦١/١ ، وهمع الهوامع ٣٠١/١ . سنام المجد : ذروة المجد ، الأثرون : الأكثرون ، والمعنى إن أولاد الزبير ملكوا ناصـية المجـد وهـم الأكثرون عدداً ، ولا ينكر أحد ذلك عليهم ، ويروى : آل الزبير و إن الزبير ، والشاهد فيه مجئ (مَـنْ) زائدة في قوله : من عددا ، والمراد والأثرون عددا .

(٧) هو : عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، القرطبي ، ولد ٤٤٤ هـ ، وتوفي ٥٢١ هـ ، من مصـنفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، شذرات الذهب ٦٤/٤ ، وبغية الوعاة ٥٥/٣.

(٨) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٦٣.

ولو ثبت صحة الرواية بـ (من) فهي نكرة موصوفة أي يا شاة رجل قنص ، وقنص صفة لرجل ، إما على حذف المضاف والمعنى : يا شاة رجل ذي قنص ، وإما على تقدير وقوعه موقع اسم الفاعل ، والمعنى يا شاة رجل قانص وإما على المبالغة وهي كثيرة ، وأما البيت الآخر فتقديره : والأثرون من يعد عدداً وهذا واضح . [1] أ.هـ

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يختار مذهب البصريين القائل بعدم جواز وقوع (مَنْ) زائدة ،وذلك من خلال رده لمذهب الكوفيين ، ونقضه لأدلتهم وتأويله لها.

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف العلماء في وقوع (مَنْ) زائدة على مذهبين :

أولاً : مذهب البصريين [2] ، ونسب إلى الفراء [3] من الكوفيين : أنها لا تقع زائدة ، وذلك لأنها اسم والأسماء لا تزاد ، وقد ذهب إلى ذلك : ابن عصفور [4] ، وابن مالك[5]، وابن هشام[6] .

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنها تقع زائدة ، وذلك بناء على قاعدتهم أن الأسماء تزاد [7].

وقد نسب ذلك إليهم ابن عصفور[8] ، والإمام الرضي[9] ، ونسبه: ابن الشجري [10]، وابن مالك[11]، و أبوحيان[12]، وابن هشام[13]، والسيوطى[14]، إلى الكسائي.

---

(١) المحصول في شرح الفصول ١٩٨/١ – ١٩٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١٣٨/٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٠١/١ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥٤٦/١ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥٩/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١

(٦) مغني اللبيب ٣٦١/١.

(٧) مغني اللبيب ٣٦٠/١..

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥٨/٢.

(٩) شرح الكافية للرضي ١٣٧/٣ .

(١٠) الأمالي لابن الشجري ١٦٥/٣ ،وهو : هبة الله بن علي بن محمد بن الحسن أبوالسعادات ، المعروف بابن الشجري من مصنفاته : الأمالي ، وكتاب الحماسة ، شرح اللمع ، توفى ٥٤٢ ، بغية الوعاة ٣٢٤/٢ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١.

(١٢) ارتشاف الضرب ١٠٣٣/٣.

(١٣) مغنى اللبيب ٣٦٠/١.

(١٤) همع الهوامع ٣٠١/١.

واحتج الكوفيون على ذلك بورود السماع به ، ومنه قول عنترة :

٨٢- **يَا شَاةَ (مَنْ) قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ *** حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ** [١]

قالوا أن (مَنْ) جاءت زائدة في قوله : من قنص ، والمراد : يا شاة قنصٍ ، ومنه قول الشاعر :

٨٣- **أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ *** ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرُونَ (مَنْ) عَدَدَاً**[٢]

واستشهد الكوفيون بقول الشاعر : والأثرون من عددا على مجئ (من) زائدة والمراد : والأثرون عددا.

- وقد رَدَّ العلماء على ما استشهد به الكوفيون وذكروا روايات تعارض روايتهم وهو نفس ما رد به الشيخ ابن إياز- رحمه الله – على مذهب الكوفيين حيث أَوَّلَ ما استدلوا به ، وأفسد مذهبهم بأن (من) اسم ، والأصل في الأسماء ألا تزاد .

أما استدلال الكوفيين بيت عنترة :

٨٤- **يَا شَاةَ (مَنْ) قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ *** حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ**

فابن إياز يجيب عنه بالآتي:

أولاً: أن (مَنْ) في موضع جر فهي نكرة موصوفة ، و(قَنَصٍ) صفة لـ (مَنْ) [٣] أراد : يا شاة رجل قنص : إما على حذف المضاف ، والمعنى : يا شاة رجل ذي قنص وإما على تقدير وقوعه موقع اسم الفاعل ، والمعنى : يا شاه رجل قانص ، وإما على المبالغة ، ويجوز النعت بالمصدر للمبالغة ، يقول ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكير[٤] .

وحمل البيت على أنَّ (مَنْ) نكرة موصوفة بالمصدر ، أولى من القول بزيادتها ، لأن زيادة (مَنْ) لم تثبت دون احتمال ، فوجب إطراحها ، ومن هنا يقول بن مالك :

" من على تقدير صحة الراوية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بـ (قنص) على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أي : ذي قنص ، والحمل على هذا راجح ، على تقدير شائع ؛ إذ ليس فيه إلا حذف مضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة ،

---

(١) سبق تخريجه في أول المسألة ص٢٠٧.

(٢) سبق تخريجه في أول المسألة ص٢٠٧.

(٣) المحصول في شرح الفصول ١٩٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١.

(٤) الألفية في النحو لابن مالك ص ٤٥ ، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

بخلاف ما ذهب إليه الكسائى – رحمه الله – فإنه لم يثبت مثله دون احتمال ؛ فوجب اجتنابه [1].

ثانياً : أن الرواية : يا شاة ما قنص ، فالرواية معارضة بالرواية ، وإن صحت فلا شاهد فيه ، وقد أشار إلي ذلك البطليوسى [2]، وابن مالك [3].

أما قول الشاعر :

٨٥- أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ * ذَاكَ القَبَائِلُ وَالأَثْرُونَ (مَنْ) عَدَداً**

فالعلماء يخرجونه على أن (مَنْ) نكرة موصوفة بـ (عددا) أيضاً كأنه قال : والأثرون إنساناً معدوداً ، أشار إلي ذلك ابن عصفور ، [4] ، والسيوطى [5].

وابن إياز – رحمه الله – يخرجه على أن التقدير فيه : والأثرون من يعد عدداً " [6].

وهو ما ذهب إليه ابن هشام حيث يرى جواز أن يكون (عددا) معمولا لـ (يعد) محذوفاً صلة ، أو صفة لـ (مَنْ) و(مَنْ) بدل من الأثرون [7] ، مما استدل به الكوفيون على زيادة (مَنْ) صح حمله على غير الزيادة ولا يثبت بمحتمل قاعدة .

– **من خلال ما تقدم يتضح** أنَّ النحاة اختلفوا في زيادة (مَنْ) فالبصريون منعوا ذلك لأنَّها اسم والأسماء لا تزاد ، والكوفيون يرون أنها تأتي زائدة واستدلوا بالسماع .

وقد رد ابن إياز استدلال الكوفيين ، وفند ما استشهدوا به .

وأرى أَنَّ ابن إياز قد أصاب في اختياره لمذهب البصريين والفراء وذلك لأن فيه مراعاة الأصل ؛ إذ الأصل عدم الزيادة .

– ثم إنه يقال للكوفيين : ما الحاجة إلي ادعاء الزيادة هنا ، وقد صح حمل الكلام على غير الزيادة .

والقاعدة أنه متى وجد في الكلام وجه يحمل به على الأصل ، فهو أولي من غيره .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١ .

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٦٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥٩/٢.

(٥) همع الهوامع ٣٠١/١.

(٦) المحصول في شرح الفصول ١٩٩/١.

(٧) مغني اللبيب ٣٦١/١ ، والأزهية للهروي ١٠٣ .

٢- إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به .

إذا اجتمع المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والمجرور فقد اختلف العلماء في جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به .

وقد أجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الأخفش وبعض النحاة المتأخرين ، ومنعه البصريون.

يقول ابن إياز – رحمه الله – : " ... ذهب الأخفش ومن وافقه إلي جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح واحتجوا بقوله تعالي : (....وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ) (١).

والمراد: نجي النجاء المؤمنين فأقيم المصدر لدلالة الفعل عليه وبقوله تعالي في قراءة أبي جعفر (....لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) (٢)

والتقدير: ليجزي قوماً.

وبقول جرير :

٨٦- **ولَوْ ولَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ *** لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوَ الكِلَابَا** (٣).

والتقدير: لسُب السَب ،وليس في جميع ذلك حجة ، أما قوله تعالي : (....وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ) فإن الفعل فيه مبني للفاعل ألا تري أنه لو كان مبنياً للمفعول لفتحت ياؤه فقيل : نُجي كقولك : غطى ..

وأما قوله تعالي : (....لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) ففي يجزي ضمير الغفران الذي دَلَّ عليه(يغفر)، وذلك ليس مصدر(يجزي) ، والنزاع إنما هو في مصدره لا في غيره.

أما بيت جرير ففيه روايتان : لقد ولدَتْ ، ولو ولدت.

---

(١) من الآية رقم(٨٨)من سورة الأنبياء وقرأ بذلك : أبوبكر وابن عامر وعاصم واختاره أبوعبيد ، السبعة لابن مجاهد ٣٤٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٤٦٩.

(٢) من الآية رقم (١٤) من سورة الجاثية وقرأ بها : أبوجعفر وشيبة وعاصم النشر لابن الجزري ٣٧٢/٢ ، وقد قرأ بعض أصحاب السبع "لِيَجْزِي " بالبناء للمعلوم وبالياء في أول الفعل وهم ابن كثير ، ونافع ، وعاصم وأبوعمرو أما ابن عامر وحمزة والكسائي فكانت قراءتهم "لِنَجْزِي" بالبناء للمعلوم أيضاً وبالنون ، السبعة لابن مجاهد ٣٤٠ والبحر المحيط ٤١٧/٩ ، المحرر الوجيز لابن عطية ، ٨٣/٥.

(٣) البيت سبق تخريجه ص٦٤ برقم (٣) .

فَسُبَّ في الأولي فعل أمر والكلاب مفعول به ، وهو في الثانية كذلك لكنه علي إضمار القول أي : ولو ولدت قفيرةُ ذلك لقيل : سُبَّ بذلك الجرو الكلابا ، وإضمار القول كثير فاش في اللغة العربية ....أ هـ [1].

يتضح من خلال هذا النص أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمة الله – قد اختار مذهب البصريين في عدم إقامة غير المفعول مقام الفاعل ، وذلك حيث رد المذهب القائل بجواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وقام بتفنيد ما استدل به أصحاب ذلك المذهب .

**** الدراسة والمناقشة :**

أولاً: مذهب البصريين :

ذهب البصريون – غير الأخفش – إلى أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده [2] ، وذلك لوجوه منها:

– أن المفعول به شريك الفاعل [3] ، وذلك لأن الفاعل يوجد الفعل ، والمفعول به يحفظه.

– أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلي الفاعل بخلاف الظرف .

– أن المفعول في المعني قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك : مات زيد ، وطلعت الشمس وهما في المعني مفعول بهما[4].

– أن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد من طلبه لسائر المنصوبات [5] .

ثانياً: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي جواز نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده مطلقاً من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أم تقدم عليه [6] .

وذلك لوروده في القرآن الكريم والشعر العربي .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ١ / ٢٨٦ – ٢٧٨.

(٢) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٧.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٥٢٥/١.

(٤) اللباب للعكبري ١٥٩/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٩٢/١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/١ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٨ .

واستدلوا علي ذلك بقوله تعالى في قراءة من قرأ :

(لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) [1]، ببناء (يُجْزَي)لما لم يسم فاعله [2]،فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك(قوما) منصوبا وهو مفعول به.

ومثله قراءة : (....وَكَذَٰلِكَ نُجِّ ٱلْمُؤْمِنِينَ) [3] بنون واحدة مع تشديد الجيم[4] .

والتقدير : نجي النجاء المؤمنين، فأقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول .

يقول الفراء : "... وقد قرأ عاصم [5]- فيما أعلم - : (نجي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ، ولا أعلم لها جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في " نجي " فنوى به الرفع ونصب "المؤمنين" فيكون كقولك : ضُرب الضربُ زيداً ، ثم تكني عن الضرب فتقول : ضُرِبَ زيداً ، وكذلك نُجيَ النجاءُ المؤمنين [6].

ومثله قراءة : (وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا) [7] بالياء وفتح الراء مبنياً لما لم يسم فاعله ، فأقام الجر والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو (كتاباً) .

وأما ما ورد في الشعر العربي فمنه قول الشاعر:

٨٧- **ولَو ولَدَت قُفيرةُ جَرو كلب *** لسُبَّ بِذَلِكَ الجرو الكلابا** [8]

فأقام الجار مع وجود المفعول به وهو (الكلابا) .

---

(١) من الآية رقم(١٤)من سورة الجاثية .

(٢) قرأ بذلك أبوجعفر وشيبة وعاصم ، النشر لابن الجزري ٣٧٢/٢ .

(٣) من الآية رقم (٨٨) سورة الأنبياء.

(٤) هي قراءة :أبوبكر وابن عامر وعاصم واختاره أبوعبيد ، السبعة لابن مجاهد ٣٤٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٦٩.

(٥) عاصم : هو أبوبكر عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي القارئ ، أحد السبعة قرأ على أبي عبدالرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، وروى عنه أبوعمرو بن العلا وحمزة ، والخليل توفى سنة ١٢٧ هـ ، وقيل سنة ١٢٨ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٣/١ ، الطبعة الأولى ، دار التأليف .

(٦) معانى القرآن ٢١٠/٢ .

(٧) الآية رقم (١٣) سورة الإسراء .

(٨) البيت سبق تخريجه صـ٦٤.

وقول الشاعر :

٨٨- أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرًا بِهِ *** وُقِيتُ الشَّرَ مُستَطِيرًا [١].

فأقام الجار والمجرور " لي" مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو نذيرا

وقول الشاعر :

٨٩- لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَا سَيِداً *** وَلَا شَفَي ذَا الغَيِّ إِلَا ذُو هُدَىً [٢]

فأقام الجار والمجرور " بالعلياء " مقام الفاعل مع وجود المفعول به "سيداً"

وقول الشاعر :

٩٠- وَإِنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ
مَادَامَ مَعْنِيَاً بِذِكْرِ قَلْبِه [٣]

فأقام الجار والمجرور (بذكر) مقام الفاعل مع وجود المفعول به مؤخراً وهو (قلبه) ووافق الكوفيين من النحاة الأخفش ، ونقل عنه أنه يجز ذلك بشرط تقدم النائب على المفعول به فإن تأخر فلا يجوز [٤]. واستدل بما استدل به الكوفيون ، وما تأخر فيه النائب عن المفعول مثل قوله تعالي : (لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) يؤول عنده على أن النائب ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا [٥] .

---

(١) من الرجز ليزيد بن القعقاع ، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام١٦٣. والشاهد فيه قوله : أتيح لي ... نذيراً حيث أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به،

(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة في : ملحق الديوان ١٧٣ ، وشرح الشواهد للعيني ٥٢١/٢ ، وهو للعجاج ، وبلا نسبة عند ابن مالك في كل من شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١٢٢/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٢٦/٢.

(٣) بيتان من مشطور الرجز لا يعلم قائلهما ، والشاهد في البيت الثاني وهو كسابقه ، شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ لابن مالك ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٩٧، وشرح الأشموني ٩٧/٢.

(٤) قال أبوحيان : ونقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطاً في جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو أن يتقدما على المفعول به ، فإن تأخرا لم يجز أن يقام إلا المفعول به ، فاجاز أن يقال : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً ، وضرب يومُ الجمعة زيداً . أهـ ، التذييل والتكميل ٢٤٥/٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥ ، والتصريح للأزهري ٣٢٥/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٣٩٩/١.

(٥) حاشية الصبان ٩٧/٢.

وابن مالك – أيضا– حيث قال : " ... ولا يمتنع نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقاً للأخفش والكوفيين [1] ، وبقولهم أقول ؛ إذْ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب [2] ، وثبت به السماع [3].

وأبوحيان حيث قال :"..... وجاء السماع في إقامة المجرور مع بقاء المفعول به[4] واستدل بقول الشاعر :

٩١- أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرًا بِهِ *** وُقِيتُ الشَّرَ مُستَطِيرَا

وتناول الرضي مسألة النائب عن الفاعل واستفاض فيها وختم بحثه بقوله ..... والأولي أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولي بالنيابة [5].

فكأنه موافق الكوفيين في جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده ولكنه قيده بكونه أدخل في عناية المتكلم فهو حينئذ يكون أولي من غيره .

وقد فَنَدَ البصريون أدلة الكوفيين وأخذوا في ردها كالتالي :

الرد علي مذهب الكوفيين :

فقراءة : (لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) قالوا : فيها إشكال ، وقال عنها أبوعمرو: [6] هذا لحن ظاهر [7] ،وذلك أنه بنى الفاعل للمصدر ، والتقدير : ليجزي الجزاء قوماً،فأقام المصدر مع وجود المفعول به وهذا لا يجوز ويمكن تأويله علي أن يكون " قوما" منصوباً بفعل محذوف والتقدير:

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٧٧.

(٢) شرح التسهيل : ١٢٨/٢ .

(٣) شرح عمدة الحافظ : ١٨٦/١ – ١٨٧ ، ويقصد بالسماع قراءة أبي جعفر المدني السابقة .

(٤) البحر المحيط لأبي حيان : ٤٦٢/٧ .

(٥) شرح الكافية ١٩٥/١.

(٦) هو: أبوعمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله بن الحصين التميمي المازني البصري واسمه زبان على الأصح ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن أهل الحجاز والبصرة توفى ١٥٤ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ٨٣/١ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٧٨/٣.

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/١٦.

يجزي قوماً " ، فيكون معنا جملتان إحداهما : ليجزي الجزاء قوماً ، والأخرى يجزيه قوماً [١].

وقال العكبري : "..... الجيد أن يكون التقدير : ليجزي الخير قوما ، علي أن الخير مفعول به في الأصل كقولك : جزاك الله خيراً ، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة [٢].

وقراءة : (....وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ) قال فيها الزجاج : (... لحن لا وجه ؛ لأن ما لم يسم فاعله لا يكون بغير فاعل ، وقال بعضهم : التقدير : نجي النجاء المؤمنين وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم [٣] لا يجوز ضرب زيداً تريد ضرب الضرب زيداً لأنك إذا قلت : ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضربه ضرب فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل [٤].

وقال ابن جني : ليس علي إقامة المصدر مقام الفاعل ، لأنَّه عندنا علي حذف إحدى نوني (ننجي) : كما حذف ما بعد حرف المضارعة في (تذكرون)، ويشهد لذلك سكون لام " نجي " ولو كان ماضياً لانفتحت اللام [٥].

وقال ابن هشام : " يحتمل أن يكون النائب ضميراً مستتراً في الفعل عائد علي الغفران المفهوم من يغفروا، أي : ليجزي الغفران قوماً ، وإنما أقيم المفعول به ، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وهذا جائز[٦].

وقيل : هذه القراءة علي طريق إدغام النون الثانية في الجيم .

ورد بأنه لا نظير له فلا تدغم النون في الجيم لبعد ما بينهما[٧].

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٤١٨/٩. .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص٥٢٨

(٣) يمكن الرد على هذا الكلام بأنه لا وجه له؛ لأن الكوفيين قالوا بجواز ذلك ووافقهم الأخفش وغيره . وكذلك قوله عن القراءة بأنها لحن لا وجه له مردود أيضاً لأنه لا يجوز الحكم على القراءة بالخطأ واللحن.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٣.

(٥) الخصائص ٣٩٨/١.

(٦) شرح قطر الندى ٢٦٤ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ١٣٣.

(٧) الأمالي لابن الحاجب ٢٠٣/١.

وقراءة (وَيُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا) ليس علي إقامة الجار والمجرور وإنما المعني : ويخرج له الطائر يوم القيامة كتابا ، يريد : ويخرج الله ذلك الطائر قد صيره كتاباً ، إلا أنه نحاه نحو ما لم يسم فاعله [١].

فالذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر ولا مجرور بحرف جر وانتصب (كِتَـٰبًا) علي الحال" [٢].

وأمَّا قول الشاعر: ٩٢- ..... *** **لسُبَّ بِذَلِكَ الجَرو الكِلاَبَا**

قال ابن جني في الخصائص : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد به أصلاً ، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً [٣].

ويحتمل أن يكون (الكلاب) منصوبا بـ(ولدت) فلا يكون لـ (لسُبَّ)إلا المجرور ويكون (جرو كلب) منادي محذوفاً منه حرف النداء، والتقدير : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك الجرو [٤].

ويحتمل أن يكون النائب المصدر والتقدير : لسب السب [٥].

وبذلك يسلم الأصل المقرر بأنه لا يقام مع وجود المفعول به مصدر ولا غيره[٦] .

وباقي الأبيات محمول علي الضرورة.

من خلال ما سبق يتبين مذهب البصريين – وعليه الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – الذي يمنع إنابة غير المفعول به مع وجوده ، ويتضح مذهب الكوفيين وعليه كثير من النحاة كالأخفش وابن مالك وغيرهما وهو الذي يجيز إنابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا .

وأرى أنَّ اختيار ابن إياز مذهب البصريين في هذه المسألة مجانب للصواب؛ لأن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم تسانده أدلة السماع والقياس معاً ، وليس لما ذهب إليه ابن إياز متابعاً البصريين من دليل سوى القياس، والقياس لا يبطل السماع وبخاصة عندما يكون هذا السماع صحيحاً موثقاً .

---

(١) النشر لابن الجزري ٣٠٦/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٧ .

(٣) ٣٩٧/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧.

(٥) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٨.

(٦) الفصول الخمسون لابن معط ص ١٧٧ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٨.

وأما ما تأول به البصريون أدلة الكوفيين ففيه من التكلف ما يغني عن الأخذ بـــه، ولا يقبل منهم ولا من غيرهم رد قراءة قرآنية ثابتة ، وقد ردَّ كثير من العلمـــاء وبخاصـــة المتأخرين مذهب البصريين، وأيدوا ما ذهب إليه الكوفيون ، ومن هؤلاء العلماء جمال الدين بن مالك حيث يقول : "... وبقولهم – أي الكوفيين – أقول ؛ إذْ لا مانع من ذلـــك مع أنه وارد عن العرب [1] ، " وثبوت السماع به" [2] .

ولله در أبي حيان حين قال :" ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ،ولا بأقوال غيـــرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصـــريون وكـــم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من لـــه اســـتبحار فـــي العربية ..."[3].

---

(١) شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ١٨٦/١-١٨٧.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٥٠٠/٣.

٣- الفصل بين المتعجب منه ، وفعل التعجب بالظرف والجار والمجرور.

التعجب معني من المعاني التي تعرض في النفوس وهو زائد علي الخبر؛ لأنه خبر صادر عن حيره ، وقالوا : لا يكون التعجب إلا من شئ خفي سببه ، وظهر علي نظرائه[١] .

ويتكون أسلوب التعجب من صيغة التعجب (ما أفعله) ، و(افعل به) ومن المتعجب منه وهو معمول فعل التعجب ، وهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فلا يجوز تقديم معمول فعل التعجب (المتعجب منه)، على فعل التعجب ، أما عن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ففيه خلاف أجازه بعض العلماء ومنعه بعضهم .

يقول ابن إياز- رحمه الله – في ذلك : "... أما الفصل بينهما وبين معمولهما ففيه تفصيل فإن كان بغير ظرف أو جار ومجرور فاتفقوا علي أنه لا يجوز ، وإن كان بأحدهما ففيه خلاف ، اختيار المصنف أنه لا يجوز وهو رأي الأخفش[٢] والمبرد .. [٣] واختار آخرون جواز الفصل ، واحتجوا بأشياء منها : أن ارتباط ألفاظ التعجب ليس أقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه ، ومع ذلك فقد جاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور ومنها أن فعل التعجب وإن ضعف منع تصرفه فلا ينحط عن درجة (إن) وقد أجيز الفصل بين إن وأسمائها فكذلك فعل التعجب ، بل هو أولي ، ومنها اتساع العرب فيها بخلاف غيرها.

ومنها قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ومن كلام عمرو بن معدي كرب :

ما أشد في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها[٤].

قال الشلوبيني[٥] والصواب جواز ذلك ، والصيمري نسب امتناع ذلك إلي سيبويه [٦] وليس بصحيح أ.هـ[٧].

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨١.

(٢) ورد رأيه في شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ – ١٥٠ ، وارتشاف الضرب ٢٠٧١/٤

(٣) المقتضب ١٧٨/٤ .

(٤) ورد هذا النثر في شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، ٤١ ، ٥٨٧/١ ، وشرح الجمل ٥٨٧/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٦ ، واللزبات الشدائد ، واللزبة : الشدة ، جمع لزب ، ولزبات بالتسكين ، اللسان مادة (ل ز ب).

(٥) الارتشاف ٢٠٧١/٤، وابن مالك شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢.

(٦) التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ ، ولكن هذه النسبة خاطئة كما سيأتي أثناء الدراسة .

(٧) المحصول في شرح الفصول ٣٠٠/١ – ٣٠١.

يتبين من خلال هذا النص أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – قد ذهب إلى انه يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والمجرور ، وذلك حيث ذكر الأدلة على ذلك ، وذكر من قال من العلماء بأن ذلك هو الصواب ، ثم نفيه لأن ينسب منع ذلك لسيبويه كما قال الصيمري .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور على النحو التالى :

الرأي الأول : رأي الجرمي ، وجماعة من النحاة .

ذهب الجرمي [١] ، وجماعة من النحاة منهم الفراء [٢]، والفارسي [٣]، والمازني[٤] ، والزجاج[٥] ، وابن خروف [٦]، إلى جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور .

واختار هذا الرأي ابن مالك فقال:

" فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف ... " [٧].

وقد أجاز بعض النحاة الفصل بغير الجار والمجرور والظرف كابن كيسان[٨] ، الذي أجاز الفصل (بلولا) الامتناعية نحو : ما أحسن لولا كلفه زيداً .

وأجاز بعضهم الفصل بالنداء كما في قول علي بن أبي طالب لما قُتِلَ عمار بن ياسر[٩].

أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً [١٠].

---

(١) ورد رأى الجرمي في شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٤/٣.

(٢) ورد رأى الفراء في شفاء العليل ٦٠٣/٢ ، والمساعد ١٥٧/٢ ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار المدنى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .

(٣) البغداديات ٢٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٨٤/٣.

(٤) ورد رأى المازنى في التصريح ٣٨٤/٣.

(٥) ورد رأي الزجاج في المساعد ١٥٧/٢ والتصريح ٣٨٤/٣.

(٦) ورد رأي ابن خروف في المساعد ١٥٧/٢ ، والتصريح ٣٨٤/٣،وشفاء العليل في شرح التسهيل للسلسيلي ٦٠٣/٢.

(٧) شرح التسهيل ٤٠/٣ ، وعمدة الحافظ ٧٤٧/٢.

(٨) شرح التسهيل ٤٣/٣ ، وشرح الرضى ٢٣٢/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٨٣/٣ .

(٩) هو عمار بن ياسر بن مالك بن كنانه بن قيس المزحجي ويكنى أبا اليقظان ، وكان والده وأمه من السابقين فى الإسلام ، شهد بدراً والمشاهد كلها وهاجر إلى أرض الحبشة ، وصلى القبلتين ومات شهيداً ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١١٣٥/٣ ، تحقيق / علي محمد البيجاوي ، طبعة دار الجيل ١٤١٢هـ – ١٩٩٣م .

(١٠) شرح التسهيل ٤١/٣ ، والارتشاف ٢٠٧١/٤ .

وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال ، وزاد الجرمي الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيداً [1]، لكن المشهور في الفصل هو الفصل بالظرف والجار والمجرور.

حجتهم في ذلك :

استدل هؤلاء علي جواز الفصل بين فعل التعجب ومعمولة بالظرف والجار والمجرور بالقياس والسماع.

أما القياس فكما يلي :

أنهم أجازوا الفصل قياساًعلى أنّه قد ورد الفصل فيما هو أقل تصرفاً من فعل التعجب كما في الفصل بين (نعم) و(بئس) ومعمولها في نحو قوله تعالي :

(...بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [2]، فإذا جاز في ما هو أقل تصرفاً كان في التعجب أولي.

قال الفارسي[3] :

" ولا أري القياس إلا مجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و(بئس) كقوله تعالى: (...بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) ، فإذا جاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز لأنه أشد تصرفاً في معمولة من (نعم)ألا تري أنه يعمل في المعرفة والنكرة والمضمر والمظهر ومعمول من (نعم) علي ضرب واحد إنما هو اسم منكور فهو لذلك أشبه بعشرين وما يبعد من مشابهة الفعل فإذا أجاز في نعم وبئس كان في التعجب أجوز"

كما أنه ورد الفصل بالظروف والجار والمجرور بين ما هما كالشئ الواحدة كالمضاف والمضاف إليه ، فلأن يفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه ، و ليسا كالشئ الواحدة أحق وأولى[4] .

ومن أدلتهم القياسية أنهم احتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة ، (إن) في الحروف وهم يجيزون الفصل في " إن" بالظرف والجار والمجرور من نحو (إن)في الدار زيداً ، وليت لي مثلك صديقا ، وإذا جاز في الحروف كان في الفعل أجوز وإن ضعف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف [5].

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١.

(٢) من الآية (٥٠) سورة الكهف.

(٣) البغداديات ٢٥٦.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١ - ٤٢.

(٥) شرح المفصل ٧/١٥٠ .

وأما السماع :

فيستدلون علي مذهبهم بما ورد عن العرب نثراً ونظماً :

فمن النثر ما استدل به إياز وهو قول عمرو بن معد يكرب : لله دربني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها[1] .

حيث فصل بالجار والمجرور (في الهجاء) ، و(في اللزبات) ، و(في المكرمات) بين فعل التعجب والمتعجب منه .

وروى أن سيدنا عليا – رضي الله عنه – مر بعمار بن ياسر فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلا.

ففصل هنا بالجار والمجرور (على) وكذلك بالنداء (أبا اليقظان) وهذا مصحح للفصل بالنداء [2].

ومن النظم يستدلون بقول العباس بن مرداس:

٩٣- وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحْبِب إِلَينَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا[3]**

حيث فصل بالجار والمجرور " إلينا " بين فعل التعجب (أحبب) وبين المتعجب منه (أن تكون) وهو المصدر المؤول.

وكذلك قول أوس بن حجر :

٩٤- أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَادَامَ حَزْمُهَا * وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا[4]**

حيث فصل بين الفعل و(أحر) ومعموله (أن تحولا)بـ (إذا) الظرفية .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٠ ــ ٤١ ،وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٦٦ ، وهمع الهوامع ٢/٩١.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٠ ــ ٤١ ، وارتشاف الضرب ، ٤/٢٠٧ ، والمساعد لابن عقيل ٢/١٥٧.

(٣) البت من الطويل قائله : العباس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم ، وهو حجة على الأخفش والمبرد ، وهو من شواهد العيني على الأشموني ٣/١٩ ، والدرر اللوامع للشنقيقي ٢/٢٩٢ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م ، وشرح الأشموني ٣/٢٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٣.

والشاهد فيه : أحبب إلينا أن تكون المقدما ، حيث فصل بين فعل التعجب وهو (أحبب) وفاعله الذي انسبك من الحرف المصدري ومعموله

(٤) هذا البيت من الطويل وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، والتصريح ٣/٣٨٥ ، وفي ديوان أوس ص ٨٣ ، تحقيق د / محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٠م.

والمعنى : يريد الشاعر أن يقول أنني أقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذو الحزم فإن تغيرت الحال وصار الانتقال عنه خيراً فإنني أتحول وأنتقل إلى غيره .

والشاهد فيه : الفصل بين فعل التعجب (أحر) والمتعجب منه (بأن أتحولا) بالظرف.

وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

٩٥- فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بِلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِى * وَأَحْبِبْ إِلَى قَلْبِى بِهَا مُتَغَضِباً**

ففصل بين (أحبب) ومعموله (متغضبًا) بالجار والمجرور (إلي قلبي)

وغير هذا كثير مما يدل علي صحة مذهبهم .

الرأي الثاني : رأي الأخفش ، والمبرد:

ذهب الأخفش[٢] والمبرد إلي منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظروف والجار والمجرور أو بغيرهما .

قال المبرد: "ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز ، وكذلك لو قلت ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد .." [٣].

وهذا هو مذهب أكثر البصريين [٤] ، ونسبه الصيمري إلي سيبويه [٥] .

لكن هذا ليس رأي سيبويه ونسبة هذا الرأي إليه ليست صحيحة بدليل أنه قال [٦]: " وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شئ أحسن عبد الله ، ودخله معني التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوي هذا ".

فقوله: " ولا تزيل شيئاً عن موضعه " إنما أراد بذلك أن تقدم (ما) وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض سيبويه للفصل بين التعجب والمتعجب منه [٧].

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه ص٦٧، وصدت : أعرضت ، وغضبه بلسانه : تناوله وشتمه ، يقال لسان غضب : حديد في الكلام ، والشاهد فيه على الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب والمتعجب منه في قوله : وأحبب إلى قلبى بها متغضباً.

شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/٤١.

(٢) شرح المفصل ٧/١٤٩ – ١٥٠ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٧ .

(٣) المقتضب ٤/١٧٨.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧ .

(٥) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨ .

(٦) الكتاب ١/٧٢ – ٧٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/٤٣.

قال ابن يعيش : " فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشئ : وإنما صرح بمنع التقديم ، فقال : ولا يجوز أن تقدم عبدالله و تؤخر(ما) ولا أن تزيل شيئاً عن موضعه ، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم ما في أول الكلام وإيلاء الفعل ، وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف [١].

وقال الشيخ خالد فى التصريح: وليس لسيبويه في ذلك نص[٢].

حجتهم في ذلك :

استدلوا علي صحة مذهبهم بأنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، لضعف الفعل وقلة تصرفه ولزومه طريقه واحدة فيجري مجرى المثل في الأمثال ، والألفاظ مقصورة في الأمثال علي السماع فلا تغير .

قال المبرد [٣]:

ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد وما أحسن أمس ثوب زيد ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء، والدليل علي ذلك أنك تقول : أقام عبد الله زيدا فتقلب الواو ألفا لأنه فعل ، تقول في الاسم : (هذا أقوم من ذا) فلا يُعل ، وتقول في التعجب : ما أقوم زيداً ، وما أبيعه ، فيكون هذا الفعل لاحقا بالأسماء : لما أخبرتك به من قلة تصرفها:

وقال ابن يعيش :

واحتجوا بأن التعجب يجري مجري الأمثال للزومه طريقة واحدة ، والأمثال والألفاظ فيها مقصورة علي السماع نحو قولهم : الصيف ضيعت اللبن[٤] : ، يقال هذا بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكراً [٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٧/١٥٠

(٢) التصريح بمضمون التوضيح٣/٣٨٥ .

(٣) المقتضب ١٧٨/٤.

(٤) يضرب مثلاً لترك الشئ وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمر ولد خننوس بنت لقيط ، وكانت تحته ففارقته فتزوجها عمرو بن معبد ، وهو ابن عمها وكان شاباً مقتراً فمرت بها إبل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك المثل مجمع الأمثال ٢٣٤/٢ بلفظ : في الصيف ضيعت اللبن.

(٥) شرح المفصل ١٥٠/٧.

يتضح مما سبق أنَّ النحاة اختلفوا في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور. فبعضهم كالجرمي ، والفراء ، والمـــازني ، والفارســـي وغيـــرهم أجازوا الفصل ، وعليه الشيخ جمال الدين ابن إياز –رحمه الله –.

وبعضهم كالأخفش ، والمبرد ، وأكثر البصريين منعوا ذلك .

وأرى أنَّ الرأي الأول وهو ما ذهب إليه ابن إياز هو الرأي الراجح في المســـألة؛ لأن السماع قد ورد بجواز الفصل بين المتعجب والمتعجب منه في الشعر والنثر الصحيح ، ومجيئه في كليهما دليل قوي على اضطراد استعمالهم لمثل هذا التركيب، كما أن القياس لا يمنع من هذا الفصل ؛ إذْ أن الفصل بالظرف والجار والمجرور مغتفر بين مـــا هـــو أشد تلازماً من المتعجب والمتعجب منه، وهو المضاف والمضاف إليه ، ومع ذلك فقـــد ورد الفصل بينهما عن العرب فكان القول بجواز ذلك بين ما هو أقل منهما تلازماً أولى بجواز هذا الفصل [١].

وهذا ما أيده معظم النحويين حتى قال ابن مالك : " والصواب أن ذلك جـــائز ، وهـــو المشهور المنصور .. " [٢]

وكذا قال أبو حيان :

" وذهب الجرمي والفراء ... إلي جواز الفصل ، وهو الصحيح المنصور ... [٣].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤١ .

(٢) المصدر السابق ٣/٤٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١.

٤- تقديم خبر (ليس)عليها.

في تقديم خبر(ليس)عليها خلاف بين العلماء فالكوفيون لا يجيزون تقدم خبر (ليس) عليها[١]، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين [٢]، ونسب إلي سيبويه [٣]، والبصريون ذهبوا إلي أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر(كان) عليها[٤] .

يقول ابن إياز – رحمه الله – في ذلك : "..... تقديم خبر (ليس)علي اسمها كقولك : ليس قائماً زيد ، جائز بالإجماع ، أما تقديم خبرها عليها كقولك : قائماً ليس زيد فأجازه جماعة ، ولهذا قال المصنف عليها في الأشهر .

وقال أبو علي في الإيضاح : وهو القياس عندي ، وهو قول المتقدمين من البصريين ودليله قوله تعالي :﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [٥] فاسم(ليس) مضمر عائد علي العذاب و(مَصْرُوفًا) خبرها ، و(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ظرف متعلق بمصروف ، وقد تقدم علي (ليس) ، فدل علي جواز تقديم عامله وهو مصروف عليها .

ولقائل أن يقول : العامل فيه مقدر دل عليه الظاهر .

والجواب أن الحذف علي خلاف الأصل فلا يصار إليه مع الاستغناء عنه ، وإليه ذهب الكوفيون، واختاره ابن الأنباري إلي أن ذلك لا يجوز واحتجوا بوجوه منها : أن ليس غير متصرفة وهي أقعد في ذلك من فعل التعجب ، وذلك لا يتقدم مفعوله عليه فلا يقال: ما زيداً أحسن . فـ(ليس) بذلك أجدر وعندي في هذا نظر؛ لأن المانع من ذلك في فعل التعجب جريه مجري الأمثال – كما تقدم – والأمثال لا تغير عن حالها وهذا المانع منتف في(ليس).

و– أيضا– فـ (ليس) أقوي من فعل التعجب بدليل جواز تقديم خبره علي اسمه وظهور الضمير معه كقولك : ليسوا وليس ..." أ.هـ[٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٨) ١٥١/١ ، وأسرار العربية للأنباري ص ١٣٧.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٧١/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧.

(٤) ائتلاف النصرة للزبيدي ١٢٣.

(٥) من الآية (٨) من سورة هود.

(٦) المحصول في شرح الفصول ٣٢١/١٠ ، ٣٢٢.

من خلال هذا النص تبين أن ابن إياز – رحمه الله – قد اختار رأي البصريين في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، وذلك حيث ذكر أقوال العلماء وساق الأدلة علي ذلك ، ثم رد أدلة القائلين بعدم الجواز .

** **الدراسة والمناقشة :**

أولاً: مذهب البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلي جواز تقديم خبر(ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها [١]، وكما جاز تقديم خبرها عليها نفسها[٢] .

حجتهم علي جواز ذلك بالنص والمعنى .

أما النص فيقول تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [٣]

وجه الاستدلال بالآية : أنه قدم معمول خبر ليس عليها وذلك لأن قوله : (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) متعلق بـ (مَصْرُوفًا) وقد قدمه علي (لَيْسَ) ولو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل لأن رتبة العامل قبل المعمول[٤] .

وأما المعني : فإنه فعل في نفسه والأصل في العمل للأفعال ، وإنما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضي ، وهذا المعني لا ينقص حكمها ، وصار كـ (يدع ويذر) لما منعنا لفظ الماضي منهما استغناء عنه بـ (ترك) لم ننقص من حكم عملهما[٥] .

ويدل علي أنها فعل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وعملها في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وهي تخالف نعم وبئس لأنهما لا يعملان في المعارف الأعلام بخلاف (ليس) فنقصتا عن مرتبتها، وتخالف فعل التعجب لأنه لا يصغر فبعد عن الأفعال ، ولا يتصل به ضمير الفاعل ولا تلحقه تاء التأنيث ، وأما (عسى) وإن لحقتها الضمائر وتاء التأنيث إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، بل لا يكون معمو لها إلا

---

(١) الإنصاف للأنباري ١/١٥٠ ، التبيين للعكبري ٣١٥ ، وائتلاف النصرة ١٢٣.

(٢) أسرار العربية للأنباري ١٧٣ ، والبسيط لابن أبى الربيع ٢/٧٦٨ .

(٣) من الآية (٨) سورة هود.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٢٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤.

(أن والفعل) نحو: عسى زيد أن يقوم ، فنقصت عن رتبة (ليس) فلا يجوز قياس (ليس) علي هذه الأفعال ، ولا يجوز قياسها علي (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها ، لأن (ليس) مخالفة لما .

بدليل جواز تقديم خبرها علي اسمها نحو : ليس قائماً زيد ، ولا يجوز ذلك في (ما) ، وإذا خالفت (ما) في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في جواز تقديم خبرها عليها [١].

هذا هو مذهب قدماء البصريين ، ونسب إلي سيبويه[٢] ، وبه قال الفراء وتبعهم ابن برهان [٣]، والزمخشري [٤]، والشلوبين [٥]، وابن عصفور[٦]، وذهب إليه أبو علي [٧] في المشهور عنه [٨].

– وجدير بالذكر أن بعض النحاة كابن الوراق [٩]، وابن السيد[١٠] ، وابن يعيش [١١]، وابن مالك[١٢] قد نسبوا إلى سيبويه القول بجواز تقديم خبر ليس عليها ، والحاصل أن سيبويه لم يتعرض لهذه المسألة لا بمنع ولا بجواز ، ويؤيد ذلك قول الجرجاني : " وليس لصاحب الكتاب في ذلك نص"[١٣] .

وقول أبي البركات الأنباري :" وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " [١٤] ، وهو ما قرره الزبيدي أيضاً [١٥].

---

(١) الإنصاف للأنباري مسألة (١٨) ١٥٢/١ ، ١٥٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧.

(٣) شرح اللمع ٥٨/١.

(٤) الكشاف : ٢٠٩/٢ .

(٥) الارتشاف ١١٧١/٣.

(٦) شرح الجمل الكبير ٣٧٤/١.

(٧) الإيضاح ١٣٨/١.

(٨) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٧٢/٣.

(٩) علل النحو لابن الوراق ص ٢٤٣ .

(١٠) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ، ص ١٤٠.

(١١) شرح المفصل ١١٤/٧ .

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١.

(١٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٠٩/١.

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥١/١.

(١٥) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٣.

ثانيا: مذهب الكوفيين :

ذهب جمهور الكوفيين إلي أنه لا يجوز تقديم خبر(ليس) عليها فلا تقول : قائماً ليس زيد[1] واحتجوا بالآتي :

أدلة الكوفيين:

أولاً : أنَّ (ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجري الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه ، لأنها متصرفة حيث تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب ، ولا يكون ذلك في (ليس) ، فلذلك لا يجوز تقديم خبرها عليها ، لأن الفعل يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه[2] .

ثانياً: أنها في معني (ما) وتوضيح ذلك : أن (ليس) تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال فقولك : ليس زيد قائماً تنفي قيامه في الحال ، كما تقول : ما زيد قائما ، فإذا أشبهت (ما) في النفي وجب أن تحمل عليها في منع التقديم ؛ لأنها لا يتقدم عليها معمولها فكذلك ليس[3] .

ثالثا: أنها وهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي ، وذلك من وجوه :

أ- أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً ، و(كان) وأخواتها ليست كذلك .

ب-حكي سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (ما) وذلك في اللغة التي لا يعملون فيها (ما) بمعني أنه يلغيها عن العمل ، فلا يعملون ليس في شئ وتكون كحرف من حروف النفي نحو : ليس زيد منطلق .

ج- بعض العرب ادخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية ، فقال : عليه رجلاً ليسى، ولو كانت فعلاً حقيقة لقال : ليسني كسائر الأفعال .

د- من النحويين من يغلب عليها الحرفية ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : ليس الطيب إلا المسك فرفع (الطيب) و(المسك) جميعاً .

هـ- أن الضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها فلا يكسر أولها : بخلاف (باع) فإنها ليست كذلك ، وإنما تقول عند اتصال الضمير بها : (بِعت) بكسر أولها ولا يقول : (لِست).

---

(١) أسرار العربية للأنباري ١٣٧ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٧/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥١/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥١/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٣١٢.

و- لو كانت فعلاً لوجب أن ترد إلى الأصل إذا اتصلت بها التاء فتقول في لست : ليست ، كما تقول في صيد البعير : صَيْدَ البعير ، فلو أدخلت عليها التاء لقلت : صيدت فترده إلى أصله وهو الكسر فلما لم ترد إلى الأصل وهو الكسر دل على أن المغلب عليها الحرفية لا الفعلية .

وكل هذه الوجوه تدل على انحطاط رتبتها عن رتبة (كان) ، وتدل على شبهها بـ (ما) ، فإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف فلا يجوز تقديم خبرها عليها [١].

ولقد ذهب إلى القول بمثل هذا جماعة من النحاة منعوا تقديم خبر ليس عليها فوافقوا في ذلك الكوفيين منهم : المبرد[٢] ، وابن السراج [٣]، والسيرافي[٤] ، والجرجاني ، وأشار إلى أنه اختيار شيخه [٥]، وأبو البركات الأنباري[٦] ، حيث اختار مذهب الكوفيين وصححه ، ولم يكتف بهذا بل رد على البصريين مذهبهم وأفسد احتجاجهم وأدلتهم كما سيتضح .

وأيد – أيضا– الكوفيين كثير المتأخرين منهم ابن مالك حيث قال : واختلف في تقديم خبر ليس عليها فأجازه قوم .....، ومنعه الكوفيون وأبو العباس ، وابن السراج والجرجاني ، وبقولهم أقول " [٧]

وفي الكافية الشافية يقول : ..... **وفي ليس نظر**

ومنع تقديم عليها أمثلُ عندي وقوم الجواز فضلوا [٨].

- واحتج بأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسي ونعم وبئس وفعل التعجب [٩].
- وخبر هذه الأفعال لا يتقدم عليها اتفاقاً فكذلك (ليس) والجامع بينهما الجمود.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة رقم (١٨) ١٥١/١ ، والتبيين للعكبري ص ٣٢١.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٧١/٣ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٣.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٩٠/١.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٧١/٣.

(٥) المقتصد : ٤٠٩/١.

(٦)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٨) ١٥١/١ ، وأسرار العربية ص ١٣٧.

(٧) شرح التسهيل ٣٥١/١ ، شرح عمدة الحافظ ٢٠٧/١.

(٨) ٣٦٩/١.

(٩) شرح الكافية الشافية : ٣٩٧/١.

- كما أنها شبيهة بـ (ما) فأشبهت حرفاً لا بشبه الأفعال بخلاف (عسى) فإنها تشبه حرفاً يشبه الأفعال وهو (لعل) والوهن الحاصل يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال [1].

وكان مقتضى شبه (ليس) بـ (ما) ، و (عسى) بـ (لعل) امتناع توسيط خبريهما كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما ، ولكن لما قصد ترجيح ماله فعلية علي ما لا فعلية له توسط خبريهما والتوسيط كاف ، فلم تجز الزيادة عليه ؛ تجنباً لكثرة مخالفة الأصول[2] ،وقال في الألفية : **ومنع سبق خبر ليس اصطفي** [3].

واختاره الرضي [4] ، وأبو حيان [5]، وصححه ابن هشام ؛ لأنه لم يسمع (ذاهباً لست) ولأنها فعل جامد فأشبهت (عسى) وخبرها لا يتقدم باتفاق[6] .

وصححة ابن عقيل لأنه الموافق للسماع فلم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها[7].

ورجحة الزبيدي[8] فبعد أن حكي المذهبين قال : والأرجح عندي دليلاً ونقلا ما ذهب إليه الكوفيون ، ولا نسلم للبصريين بالاستدلال بالآية علي التقديم [9].

واختاره الشيخ خالد [10]، والسيوطي[11] ، والأشموني[12] .

رد أدلة الكوفيين :

أخذ البصريون فى رد أدلة الكوفيين وتضعيفها، فقولهم : إنها لا تتصرف .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٨/١ ، تحقيق/ عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٢) شرح التسهيل ٣٥٢/١.

(٣) شرح الأشموني على الألفية ٣٤٥/١.

(٤) شرح الكافية ٢٠٠/٤.

(٥) ارتشاف الضرب ١١٧١/٣ ، والبحر المحيط ١٢٧/٦.

(٦) شرح قطر الندى : ص ١٨٥ ، توزيع دار الفكر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر .

(٧) المساعد : ٢٦٢/١.

(٨) هو : سراج الدين أبوعبدالله عبداللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشرجي الزبيدي ، توفى سنة ٨٠٢ هـ ، من مصنفاته : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، شذرات الذهب ٩٦/٧ .

(٩) ائتلاف النصرة ١٢٣.

(١٠) التصريح ٦٠٧/١.

(١١) الهمع ٣٧٢/١.

(١٢) شرح الأشموني ٣٤٦/١.

ردوه بأنها متصرفة باتصال الضمائر بها، فاختلاف الضمائر المتصلة بها من وجوه التصرف ، أو نسلم بأنها غير متصرفة ولكن هي فعل والفعل بحق الأصل عامل قوي وضعفه في بعض المواضع لا يسلبه عمله الأصلي ، وعمل الفعل يقتضي أن يكون معموله متأخراً ومتوسطاً ومتقدماً [1].

أو أن عدم تصرفها في الزمان راجع إلي أنهم وضعوها علي معني واحد وهو نفي ما في الحال كما أن(نعم) و(عسى) وفعل التعجب كذلك .

- وقول الكوفيين : إنها في معني (ما) لأنها تنفي الحال فتحمل علي (ما) قال البصريون : غير صحيح ؛ لأن ليس هي أصل (ما) والأصل لا ينعكس ويصير فرعاً لفرعه .

وأما (ليس) فهو من الشذوذ الذي لا يعول عليه.

وأما عدم كسر أولها ، فلأن الأصل فيها ليس بكسر الياء مثل : صيد البعير ، وتقول بعد التسكين : صيد البعير ، بفتح الصاد وسكون الياء تنبيها علي الأصل ، وكذلك (ليس) أصلها (ليس) ثم سكنت ولما اتصل بها الساكن حذف الساكن الأول وبقي الأول علي فتحه تنبيها للأصل [2].

ملاحظات علي أدلة البصريين :

هذه هي ردود البصريين علي الكوفيين وهذا هو مذهبهم في هذه المسألة ولكن نلاحظ أَنَّ ما ذهبوا إليه وما استدلوا به لا يطرد لهم ، فأما احتجاجهم بقول تعالى : **(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)** [3] فيرد بأوجه :

الأول : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، وبيان ذلك أن هناك مواضع يجوز فيها تقديم المعمول ولا يجوز تقديم العامل منها :

- خبر المبتدأ إذا كان فعلاً نحو : زيد ضرب فلا يجوز تقديم الخبر لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا تقول :(ضرب زيد) علي أن يكون في(ضرب) ضمير، وجملته خبر مقدم ، مع أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر علي مبتدئه نحو : عمراً زيد ضرب .

---

(١) التبيين للعكبري ص ٣١٨.

(٢) السابق ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ بتصرف.

(٣) من الآية (٨) من سورة هود.

- الفعل المنفي بلم ولن نحو : لم أضرب ، ولن أضرب ، لم يجيزوا تقديمه علي النفي وأجازوا تقديم معموله عليه نحو : زيداً لن أضرب ، عمراً لم أصاحب.
- الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لـ (أما) وأجازوا إيلاء معموله لها نحو: (فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) [1].

الثاني : أن هذه الآية تحتمل وجوهاً أخري من الإعراب ، ومتي احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، من هذه الوجوه :

- أن يكون (يوم) مبتدأ وبني لإضافته إلي الجملة ، واسم (ليس) ضميراً مستتراً فيها و(مصروفاً) خبر (ليس) وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ [2].
- أن يكون (يوم) منصوباً بفعل مضمر ، لأن قبله (ما يحبسه) فـ (يوم يأتيهم) جواب كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و(ليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة [3].
- أن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره ويقع حيث لا يقع العامل فيه نحو: إن اليوم زيداً مسافر[4].

قال الرضي :" لا يمنع أن يكون (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ظرف لـ (ليس) ، وذلك لأن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها علي مطلق الأحداث [5].

- وقول البصريين إن الأصل في العمل للأفعال ، ويدل علي أنها فعل عملها في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة .

فهذا يدل علي جواز إعمالها ، لأنها فعل ولا يدل علي جواز تقديم معمولها لأن تقديم المعمول علي الفعل يقتضى تصرف الفعل في نفسه و(ليس) غير متصرفة فلا يجوز تقديم معمولها عليه[6] .

---

(١) الآية (٩) من سورة الضحى .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ١٢٧/٦.

(٥) شرح الكافية ٢٠٠/٤.

(٦) الإنصاف للأنباري مسألة(١٨)١٥٣/١.

وقولهم : " لا يجوز أن تقاس علي (ما)".

فالجواب : أنها تقاس عليها لاتفاقهما في المعني ، لأن كل واحد منهما لنفي الحال.

وقولهم : إن (ليس) مخالفة لـ (ما) لجواز تقديم خبرها علي اسمها بخلاف ما .

فجوابه : أنه ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لابد من وجود مغايرة بينهما في بعض الأحكام [1].

وأما قولهم : إذا جاز مخالفتها لها في تقديم خبرها علي اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها .

فهذا غير لازم ؛ لأن (ليس) أخذت شبهاً من كان لأنها فعل مثلها وأخذت شبهاً من (ما) وهو نفي الحال ، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها و(ما) لا يجوز تقديم خبرها علي اسمها ، فلما أخذت شبهاً من(كان) وشبهاً من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها علي اسمها ؛ لأنها أقوي من (ما) لأنها فعل وهي حرف.

والفعل أقوي من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها لأنها أضعف من (كان) لأنها لا تتصرف وكان تتصرف [2].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في حكم تقديم خبر (ليس) عليها ، فالبصريون والشيخ ابن إياز – رحمه الله – ذهبوا إلى جواز تقديم الخبر عليها ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى عدم جواز تقدم (ليس) عليها .

وأرى أن ما ذهب إليه ابن إياز من اختياره مذهب البصريين ضعيف ، وأن مذهب الكوفيين ومن وافقهم من العلماء هو المذهب الراجح وذلك :

- لقوة حجتهم وضعف حجة البصريين وقلة شواهدهم ، فلم يستشهدوا إلا بآية واحدة ، وقد أمكن حملها علي وجوه أخري ، لذلك لا تقوم دليلاً ؛ لأن الدليل متي تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

---

(١)الإنصاف للأنباري (١٨)١/١٥٣ ، ١٥٤.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٠٨ ، والإنصاف مسألة(١٨) ١/١٥٤ ، وأسرار العربية للأنباري ١٣٧.

- واستدلالهم بهذه الآية وحدها دليل علي ندرة هذا الاستعمال فلم يكثر في كلامهم كثرة توجب القياس عليه والأخذ به [1].
- موافقة كثير من النحاة لهم ومنهم أبو البركات الأنباري الذي كثيراً ما رجح المذهب البصري .
- عدم تصرف (ليس) لذلك لا تجري مجرى الفعل المتصرف في جواز تقديم خبرها عليها ؛ لأن الفعل يتصرف في عمله إذا كان متصرفا في نفسه.

(١) ويؤكد أثير الدين أبوحيان على ندرة هذا الاستعمال بقوله:"وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليه ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً * وَكُنْتُ أَبِياً فِي الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمِ** » .

البحر المحيط ١٢٧/٦ .

obeikandl.com

٥- تقديم خبر (ما دام) على اسمها.

يجوز تقديم خبر (كان) على اسمها، فيقال: (كان قائماً زيدٌ)، (ولم يكن منطقاً عمرو)، وليس هذا مما اختصت به (كان) وحدها، وإنَّما يسري عليها وعلى سائر أخواتها.

وذكر الجرجاني علة ذلك بقوله: إنَّه يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في باب (كان) لأنَّها تشبه الفعل المتعدي، فإنَّ قولنا: (كان زيد قائما) يشبه: (ضرب زيد عمراً) ، فيكون تقديم المنصوب على المرفوع مثل تقديم المفعول على الفاعل في الفعل المعتدي[١]، وهذا رأي جميع النحويين إلا ابن معط، فإنَّه منع هذا التقديم في (ما دام) خاصة.

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:

(وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز كقولك: (لا أكلمك ما دام قائماً زيد)، وما وقعت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من ذلك ولقد أكثرت السؤال والفحص عنه فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا المصنف في عدم جوازه ويفسده ما ذهب إليه أمران: أحدهما نقلي وهو قول الشاعر:

٩٦- **وَأَعْصِرُهَا مَادَامَ لِلْزَيتِ عَاصِرٌ *** وَمَا طَافَ فَوقَ الأرضِ حَافٍ وناعِلُ**[٢]

فـ(عاصر) اسمها، و(للزيت) خبرها، وقد تقدم على الاسم.

والثاني: قياسي وهو أن (ما دام) أقوى من (ليس) بدليل أنَّ عدم تصرف (دام) إنَّما كان عند اقترانها بـ(ما)، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة و(ليس) لا يتصرف بوجه، وإذا كانت (ليس) مع ضعفها لم يمنع من تقديم خبرها على اسمها، كانت (ما دام) أولى بذلك ...) أهـ[٣].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار رأي النحاة جميعهم في جواز تقديم خبر (ما دام) عليها، ولا يرتضي رأي ابن معط الذي يمنع التقديم.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٦/١.

(٢) البيت من الطويل ليزيد بن ضرار الغطفاني شقيق الشماخ بن ضرار، شاعر فارسي مشهور وصاحبي مخضرم وهو في المفضليات للمفضل الضبي ص١١٧، وقد سبق تخريجه ص٧٠ برقم (٤).

والشاهد فيه: تقدم ما دام (للزيت) على اسمها (عاصر).

(٣) المحصول في شرح الفصول ٣٢٣/١ ، ٣٢٤.

** الدراسة والمناقشة:

- للنحاة في تقديم خبر (ما دام) عليها مذهبان:

أولاً : ذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين وغيرهم أنه :

يجوز تقديم خبر (ما دام) وتوسطه بينها وبين اسمها؛ شأنها في ذلك شأن سائر أخواتها في هذا الباب.

يقول ابن مالك:

وفي جميعها توسُّط الخَبَر أجِز وكل سبقه دام حظر[1].

لكن هناك شرط لابد من توافره حتى يمكن توسط الخبر وهو:

ألا يكون هناك مانع ، وذلك في مواضع منها :

أن يكون الخبر واجب التأخير مثل الخبر المحصور (بإلا) أو بـ(إنَّما)، ومنه قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً)[2].

ومنها خفاء إعراب الاسم والخبر في نحو: (أحبك ما دام موسى فتاك)، ومنها أيضاً أن يكون الخبر شبه جملة نحو: (ما دام في الدار ساكنها)[3] فإن لم توجد هذه الموانع جاز توسط خبر (ما دام) وغيرها بينها وبين الاسم ومن ذلك قول الشاعر:

٩٧-لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَت مُنغَّصَةً * لذَّاتُهُ بادّكَارِ المَوْتِ والهرَمِ**[4].

فـ(منغصة) خبر (ما دام) مقدم، (ولذاته) اسمها مؤخر، وقد توسط الخبر بينها وبين اسمها.

يقول الأنباري: "فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، قيل: نعم يجوز، وإنَّما جاز ذلك لأنَّها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبهاً به"[5].

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٢/١.

(٢) من الآية (٣٥) سورة الأنفال.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٦٠٥/١.

(٤) البيت من البسيط وورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١، شرح ابن عقيل ٢٣٧/١، التصريح بمضمون التوضيح ٦٠٤/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٧٢/١، واستشهد به على تقديم خبر (ما دام) (منغصة) على اسمها (لذاته) .

(٥) أسرار العربية ص١٣٥.

ثانيا: مذهب ابن معط:

ذهب ابن معط إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر (مادام) على اسمها، يقول: "وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها ولا على أسمها، ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها"[١] .

- وهذا الذي ذهب إليه ابن معط مخالف لما عليه النحويون أجمعون، ولم يسبقه أحد إليه، بدليل أن السابقين عليه لم يسجلوا لنا خلافاً في جواز توسط خبر (ما دام)، أو غيرها بينها وبين اسمها، وإنَّما نصوا على الجواز بلا خلاف، يقول الواسطي في شرح اللمع: (ويجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف) [٢].

أما الذين عاصروا ابن معط والذين جاءوا من بعده فلم يقبلوا هذا القول، ولم يتبعه فيه واحد منهم، وكان هذا مما انفرد به ابن معط[٣]، وكانوا شديدي: اللهجة في الرد عليه، فاتهمه بعضهم بالخطأ، والوهم، يقول الشيخ ابن عقيل: "ذكر ابن معط أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها ؛ فلا تقول: لا أصاحبك ما دام قائماً زيد، والصواب جوازه قال الشاعر:

٩٨-لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَت مُنَغصَةً * لذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهِرَمِ**[٤][٥]

ويقول الشيخ الأشموني في شرح الألفية: منع ابن معط توسط خبر (ما دام) وهو وهم إذْ لم يقل به غيره) [٦].

- ورده السيوطي بقوله: "ومنعه ابن معط في (دام)، ورُدَّ بأنَّه مخالف للنص السابق – يقصد البيت السابق – وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع" [٧].
- وما ذكره ابن معط مخالف للمسموع كما ذكر العلماء، أما مخالفته للقياس فيبينه ابن مالك بقوله: أمَّا مخالفته للمقيس فبينة؛ لأنَّ توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع، مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف، وتفوقها ضعفاً بأنَّ منع تصرفها لازم، ومنع

---

(١) الفصول الخمسون لابن معط ص١٨١، وورد مذهبه في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٢/١، وهمع الهوامع ٣٧٢/١.

(٢) شرح اللمع للواسطي ص٤٠.

(٣) يقول ابن مالك: "وقد وقع في ذلك ابن معط – رحمه الله – ضمن ألفيته منع توسيط خبر (ليس)، و(ما دام) وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع " شرح التسهيل ٣٤٩/١.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة الماضية.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٧٤/١.

(٦) شرح الأشموني ٣٤١/١.

(٧) همع الهوامع ٣٧٣/١.

تصرف (دام) عارض؛ ولأنَّ (ليس) تشبه (ما) النافية معنى، وتشبه (ليس) لفظاً؛ لأنَّ وسطها (ياء) ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام) ، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع، فإن لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى [1].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** في تقديم خبر (ما دام) عليها خلاف فمذهب النحاة أنَّه يجوز تقديمه عليها ، ومذهب ابن معط لا يجيز ذلك ، والصحيح أنَّه يجوز تقديمه، ولذلك لم يتردد ابن إياز في تخطئه هذا المذهب والرد عليه بشذوذ مسلكه، حيث لم يقل به أحد من السابقين له أو المتأخرين عنه.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٩.

obeikandl.com

٦- تقديم التمييز على عامله المتصرف .

إذا لم يكن عامل التمييز فعلا متصرفاً ، نحو : (عندي عشرون درهما) وما أحسنه رجلاً) ، فقد أجمع العلماء على منع تقديم التمييز عليه [١] ، أما إذا كان فعلاً متصرفاً ، وكان التمييز منقولاً ، نحو : (هو يتصبب عرقاً) (ويتفقأ شحماً) ، ففيه خلاف بين النحاة يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

".... واعلم أن سيبويه[٢] ، وأصحابه منعوا من تقديم التمييز على عامله، إن كان فعلاً متصرفاً ، وذلك لما تقدم من أنه مرفوع في المعني بإسناد الفعل إليه ، فلو قدم لأوقع موقفاً لا يقع فيه الفاعل ..وأجاز المازنى [٣]، والمبرد[٤]، والكوفيون تقديمه ، وتعلقوا بقول الشاعر :

٩٩- أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبُهَا * وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ** [٥]

وذلك لأن الأصل : وما كان نفس تطيب بالفراق ، ولا حجة فيه لشذوذه ، وقال أبو إسحاق الزجاج : الرواية :

..... * وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ** [٦]

ولئن ثبتت الرواية فيحمل على أن اسم (كان) مضمر يعود إلى الحبيب ، و(نفسا) خبرها على تقدير حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيب ذا نفس ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، و(تطيب) صفة (نفساً) [٧] " أ. هـ

---

(١) وذلك لضعف العامل بعدم تصرفه، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٣) ورد رأي المازني في المقتضب ٣٦/٣، والأصول لابن السراج ٢٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢.

(٤) المقتضب ٣٦/٣، وورد رأيه في المراجع السابق.

(٥) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان ، وقيل : لقيس بن معاذ وهو من شواهد المقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، والإنصاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، والتبيين للعكبري ٣٩٦،وشرح التسهيل للمرادى تحقيق أ.د/أحمد محمد عبد الله ، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م ط المنوفية ، وائتلاف النصرة ص٣٩ .

والمعنى: لا ينبغي لسلمى أن تهجر حبيبها (تتباعد عنه) لأن نفسها لن ترضى بذلك التباعد ولن يطيب لها، والشاهد فيه قوله: (نفساً)، حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف وهو: (طاب) على مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، ومن وافقهما، ومنعه الجمهور.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٨٤/٢.

(٧) المحصول في شرح الفصول ٣٦٨/١ -٣٧٠.

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار رأي سيبويه والبصريين في عدم جواز تقدم التمييز على عامله ، وذلك حيث أقر رأي البصريين ورد مذهب وأدلة غيرهم .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في تقديم التمييز على عامله على مذهبين :

المذهب الأول : أنه يمتنع تقديم التمييز على عامله ،وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، والكوفيين[١]، وهو أيضاً اختيار ابن جنى[٢] ، والجرجاني[٣] ، وأبي البركات الأنبارى [٤]، وابن خروف[٥] ، والعكبرى [٦]، وابن يعيش[٧] ، وابن عصفور[٨] وابن الناظم [٩]، والزبيدي[١٠] .

يقول شيخ النحاة سيبويه : " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلي مفعوله ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلي مفعوله ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ، ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف " ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلي مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلي مفعول نحو: كسرته فانكسر ..... فهذا النحو إنما هو يكون في نفسه ولا يقع على شيء ، فصار امتلأت من هذا الضرب كأنك قلت : ملأني فامتلأت ..... وإنما أصله : امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم فحذف هذا استخفافاً [١١] "

---

(١) الكتاب ٢٠٤/١ –٢٠٥، والأصول لابن السراج ٢٢٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٣٥/٤، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢.

(٢) الخصائص ٣٨٤/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥/٢.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، ص ٣٩٤.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢.

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٨٢/٢.

(٩) شرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١.

(١٠) ائتلاف النصرة للزبيدي ص٣٩.

(١١) الكتاب ٢٠٤/١ –٢٠٥.

وسيبويه بكلامه هذا يرفض تقديم التمييز على الفعل المتصرف ؛ لأنه لا يتعدى إليه فلم يقو قوة غيره من الأفعال.

حجتهم :

وقد احتج هؤلاء النحاة لمذهبهم بما يلي:

أولاً:

أن المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً كان الفعل للعرق في المعني لا لزيد ؟ فلما كان هو الفاعل في المعني لم يجز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً[١] .

ثانياً : أنه تابع كسائر التوابع ، ولا يتقدم شئ منها على متبوعه ، وهذا أحرى ؛ لأنه أحوج إليه في البيان قاله الفارسي [٢]، وابن خروف [٣].

ثالثاً :

أنه لفظ مميز فلم يجز تقديمه على العامل فيه ، كما لو كان غير متصرف ، فكما لا يجوز : عندي درهما عشرون ، فكذلك لا يجوز : نفساً طاب زيد[٤] .

المذهب الثاني:

أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وهو مذهب الكسائى[٥] من الكوفيين ، والجرمي [٦]، وأبو عثمان المازني [٧]، وأبو العباس المبرد[٨] من البصريين .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٨٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٧١٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٧١١/٢.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢، والتصريح ٧١١/٢.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٢٢٣/١، والتبيين للعكبري ٣٩٤ -٣٩٥.

(٥) ورد رأي الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤.

(٦) ورد رأي الجرمي في: ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢.

(٧) ورد رأي المازني في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥١، والمقتضب ٣٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢.

(٨) المقتضب ٣٦/٣وورد رأيه في المراجع السابقة.

يقول المبرد : " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت : تفقأت شحماً ، تصببت عرقاً ، فإن شئت قدمت ، فقلت ، شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت [1] ".

وقد اختار هذا المذهب ابن مالك بقوله : " أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً ، فإن كان إياه : نحو : طاب زيد نفساً ، ففيه خلاف والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائى ، والمازني، والمبرد وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح [2] ".

وصحح أبو حيان هذا المذهب بقوله : وذهب الكسائي ، والجرمى ، والمازني والمبرد إلي جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح"[3].

حجتهم :

واحتج هؤلاء النحاة لمذهبهم بالنقل والقياس ، أما النقل فقد ورد ذلك في كلام العرب كثيراً نحو قول الشاعر :

١٠٠- **أَتهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبُهَا *** وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ** [4]

بنصب (نفساً) على التمييز ، وقد تقدم على العامل فيه ، وهو (تطيب) فدل على جوازه.

ومثله قول الشاعر :

١٠١- **أَنَفْسَاً تَطِيبُ بِنيْلِ المُنَى *** ودَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا**[5]

بنصب (نفسا) على التمييز (أيضاً) كسابقه مع تقدمه على عامله (تطيب) .

---

(١) المقتضب ٣٦/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤.

(٤) سبق تخريجه أول المسألة.

(٥) البيت من المتقارب لرجل من طئ فى شرح عمدة الحافظ ٤٧٧، التصريح بمضمون التوضيح ٧٠٩/٢، ومغني اللبيب ٥٣٤/٢.

والشاهد فيه قوله : (أنفسا تطيب) ، حيث تقدم التمييز على عامله ، وهذا على مذهب الكسائي ، والمبرد ، ومن وافقهما قياسي .

وقول الآخر :

١٠٢- ضَيَّعتُ حَزمِي فِي إبْعَادِيَ الأَمَلا * وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا** [١]

رد البصريين لأصحاب هذا المذهب :

ما استدل به الكوفيون من نحو قول الشاعر:

..... *** وَمَا كَانَ نَفْسَاً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ .

أجاب عنه البصريون بالآتي:

أولاً : البيت ضرورة فلا يقاس عليه[٢] .

ثانياً: أنه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون نصب (نفسا) بفعل مقدر كأنه قال : أعنى نفساً[٣] أو تطيب نفساً ، فتكون (نفسا) منصوبة على المفعول به لا على التمييز[٤] .

ثالثاً : جاء عن الزجاج أن الرواية الصحيحة :

..... *** **وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ** [٥].

فحينئذ لا شاهد فيه :

أما قول الشاعر: ..... *** **وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسَاً اشتَعَلاً**

وقول الشاعر : أَنَفْسَاً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى*** .....

فضرورتان [٦]، ويحتمل أن يكون : (نفسا) و(رأساً) كل منهما منصوب بفعل محذوف دل علية المذكور أي: تطيب نفساً ، وتشتعل رأساً [٧]

---

(١) البيت من الطويل وهو في شرح عمدة الحافظ ص٤٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٢، ومغني اللبيب شاهد رقم ٥٣٤/٢، والمساعد ٦٦/٢، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢.

والشاهد فيه قوله: **(وشَيْباً رأْسِيَ اشْتَعَلا)** حيث تقدم التمييز على عامله، وهذا قياسي عند الكسائي، والمبرد، والمازني ومن وافقهما.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٥٣.

() الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢، وأسرار العربية ص١٨٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٣/٢ .

(٥) ذكر ذلك عن الزجاج ابن عصفور في شرح الجمل الكبير ٢٨٤/٢، وكذلك الفارسي في الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٤/٢.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ٥٣٤/٢.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٧١١/٢.

أما قول الكوفيين : إن العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل .

رده البصريون بقولهم : هذا العامل وإن كان متصرفاً إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعني فلا يجوز تقديمه ، وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك ؛ لأنك إذا قلت : (جاء زيد راكباً) كان (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعني ،وإذا استوفي الفاعل فاعله ينزل (راكبا) منزلة المفعول المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمراً ضرب زيد بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً لم يكن (زيد) هو الفاعل، في المعني ، وكان الفاعل في المعني هو: (العرق) ، ولم يكن : (عرقا) في حكم المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل قد استوفي فاعله لفظا لا معنى ، ولم يجز تقديمه كما لا يجوزتقديم الفاعل فبان الفرق بينهما [1].

– أما ما ذكره ابن مالك من جواز تقديم التمييز على عامله قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، مردود بأن تقديم التمييز مخل بالغرض من التأخير بخلاف غيره من الفضلات [2] .

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في جواز تقديم التمييز على عامله إن كان فعلا متصرفاً ، فالبصريون يرون امتناع ذلك ، أما الكسائي ، والمازني، والمبرد، والجرمي ومن تبعهم فذهبوا إلي جوازه .

وأرى أَنَّ الرأي الراجح هو رأي : الكسائي ، والمازني، والمبرد، والجرمي.

وذلك لسماع ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، أما ماذهب إليه جمال الدين بن إياز – رحمه الله – متابعاً البصريين فمردود من وجوه :

أولاً: أن قياس (تفقأت شحما) على (عشرين درهما) في امتناع التقديم لا يجوز ، إذ إن العامل في (الدرهم) ليس من لفظ الفعل ، قال المبرد : " ليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأن (عشرين درهما) إنما عمل في الدرهم ما لم يأخذ من الفعل [3] .

ثانياً : أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ، ففيه تقوية لا توهين ، وإذا تقدم التمييز ازدادت التقوية ، وتأكدت المبالغة[4] .

---

(١) أسرار العربية للأنباري ١٨٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٢٠) ٣١٥/٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٠/٢.

(٣) المقتضب ٣٣٦/٣ ، والأصول في النحو لابن السراج ٢٢٤/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٢.

ثالثا: رد ابن عصفور القول بأن المانع من التقديم كونه منقولاً من الفاعل وكما لا يجوز تقديم الفاعل لا يجوز تقديم المنقول منه ، بأنه لا حجه فيه ؛ لأن التمييز قد يكون منقولاً من المفعول كقوله تعالى : (وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا.....) [1] .

وبأنه لو جاز كون المانع نقله من الفاعل لجاز تقديمه في الأصل بالنظر إلي اللفظ كما جاز (أكرمته وزيداً أكرمت) وإن كان في الأصل فاعلاً في : كرم زيد .

- ورد كون المانع من التقديم : تبيينه لما قبله كالنعت ، والنعت لا يجوز تقديمه ، بأنه باطل ؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت[2] .

- **وأخيرا أرى أَنَّ** ما ذهبوا إليه لا ينهض حجة يرد بها القول بجواز تقديم التمييز على الفعل المتصرف ؛ وذلك لأنه دفع لروايات برأي لا دليل عليه فلا يلتفت إليه [3].

- ولأن ما ذكره ابن جني يتضمن رداً عليه ؛ إذ ذكر أن القياس حاكم على الرواية الصحيحة ، والقياس يجيز تقديم التمييز على العامل المذكور لتصرفه[4].

- وأيضاً رد ابن خروف الرواية التي استشهد بها ابن جني ، لصحة الرواية الأخرى ، ولشهرتها [5]، لذلك أوافق الرأي القائل بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف .

---

(١) من الآية رقم (١٢) سورة القمر.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٠.

(٤) الخصائص ٢/٢٦١ -٢٦٢ بتصرف.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٠٣.

٧- المفعول لأجله بين تعريفه وتنكيره .

المفعول لأجله هو : المصدر المذكور علة لحدث شاركه في الزمان، والفاعل نحو : جئت رغبة فيك ، (فرغبة) مفعول له لأنه مصدر ، معلل به المجئ وزمانهما ، وفاعلهما واحد [١].

ووجب أن يكون مصدراً لأن المصدر يشعر بالعلية ، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً فلا يجوز جئتك السمنَ والعسلَ بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر[٢].

وينبغي أن يكون سبباً لما قبله لأشياء منها : أنه مفعول من أجله الفعل باتفاق وهو معني السبب ، ومنها أنهم اتفقوا علي انه جواب لسؤال سائل لم فعلت ؟ وهو سؤال عن السبب[٣].

وتنكير المفعول له ليس فيه خلاف ، ولكن الخلاف بين العلماء في جواز تعريفه أو تنكيره علي ما سيأتي ، يقول جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

" وأعلم أن تنكيد هذا المفعول ليس فيه نزاع ، وإنما النزاع في تعريفه فأجازه الجمهور متعلقين بالسماع والقياس ، فالسماع قوله تعالي : (يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ)[٤] وكذا قوله – عزا سمه – :(ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ) [٥] .

وقال حاتم :

١٠٣- وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمَ ادِّخَارَه * وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللئِيمِ تَكَرُّماً** [٦].

فجمع بين اللغتين لأن ادخاره معرفة وتكرماً نكرة .... وأيضا فقد جاء معرفة غير مفرد مضاف.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٢٧١ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ١٦١.

(٢) التصريح ٤٨٩/٢ ، والتخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٤١٩/١ ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي الأولى ١٩٩٠م.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٧٥٣/٢.

(٤) الآية (١٩) من سورة البقرة..

(٥) الآية (٢٦٥) من سورة البقرة.

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٧١ برقم (٥) .

قال العجاج : ١٠٤- يَرْكبُ كلَ عَاقـرٍ جُمْهُـــور
مَخَافَـــةَ وَ زَعَـــلَ المَحْبُـــور
وَالهَولَ من تهول الهُبُـــورِ [١]

(فمخافة) نكرة و (زعل المحبور) مضاف ، (والهول) معرف باللام ....

والقياس أنه مفعول فجاء تعريفه كسائر المفاعيل وامتنع منه أبو عمـــرو الجرمـــي [٢].

وما تقدم يبطل قوله .. أهـــ [٣]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يري جـــواز تعريف المفعول له حيث صرح بذلك وساق الأدلة عليه وأبطل بها قول الجرمى الـــذي خلاف ذلك .

** **الدراسة والمناقشة :**

للنحويين في جواز تعريف المفعول له ، أو عدم جواز ذلك مذهبان:

أحدهما : ما ذهب إليه سيبويه [٤]، وجمهور النحويين [٥]، وهو أنه يجوز تعريفه كمـــا جاز تنكيره ، ويكون بأل أو بالإضافة ، تقول : ضربته للتأديب ، وجئتك ابتغاء الخيـــر والفرق بين تعريفه وتنكيره أنه إذا كان نكرة وصل إليـــه – أي الفعـــل – بغيـــر لام فتقول: قمت إجلالاً لك ، وإن كان معرفه جاز فيه وجهان: أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فتقول : قمت إجلالك ، وقمت لإجلالك [٦].

قال شيخ النحاة سيبويه "وحسن فيه الألف واللام ؛ لأنه ليس بحال فيكون فـــي موضـــع فاعل حالا ... وليس في موضع ابتداء ، ولا موضعاً يبنى علي مبتدأ فيبنى معه علـــى المبتدإ [٧].

ومذهب سيبويه والبصريين يؤيده السماع والقياس .

فالسماع منه قوله تعالى:(يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ) [٨]

---

(١) سبق تخريج هذا الرجز ص ٧١ برقم (٦) .

(٢) نسب إلى الجرمي في شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢.

(٣) المحصول في شرح الفصول ص ٤٠٧ ، ٤٠٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/١ ، والأصول فى النحو لابن السراج ٢٠٩/١.

(٥) نسب إليهم في أسرار العربية ١٨٨ ، واللباب ٢٧٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٥١/٢.

(٧) الكتاب ٣٧٠/١.

(٨) الآية (١٩) من سورة البقرة.

فقوله : (حَذَرَ ٱلْمَوْتِ) منصوب لأنه مفعول له ، وهو معرف بالإضافة [١] .

والمعنى : يفعلون ذلك لحذر الموت [٢].

ومنه قوله تعالى : (وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ) [٣]، فـ(ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ) مفعول له وهو معرف بالإضافة ، وإضافته محضة مفيدة للتعريف ، و(تَثْبِيتًا) مفعول له منكر [٤].

ومنه قول الشاعر :

١٠٥- وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ * وأُعْرِضُ عَنْ شَتمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٥] .**

فنصب الادخار والتكرم على المفعول له ، والادخار معرف بالإضافة المحضة والتكرم نكرة.

ومنه قول الراجز: **١٠٦- يَرْكَبُ كلَّ عَاقِرٍ جُمْهُـــور**

مخافة و زعــل المَحْبُــور

والهولَ من تهول الهبــور[٦]

فقوله : مخافة مفعول له وهو نكرة ، وزعل المحبور كذلك وهــو معــرف بالإضــافة المحضة ، يجوز أن يكون الهول أيضا مفعولا له معرفاً باللام أي : يركب ذلك لهــول يهوله كهول القبر، علي رواية القبور [٧].

ومنه قول الراجز: **١٠٧- لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيجَاء**

ولَو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء [٨]

---

(١) شرح المفصل ٥٤/٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان ١٤١/١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٩٧/١.

(٣) الآية(٢٦٥) من سورة البقرة.

(٤) الخزانة ١٢٢/٣.

(٥) سبق تخريجه صـ٧٠-٧١

(٦) سبق تخريجه صـ٧١ .

(٧) شرح المفصل ٥٤/٢.

(٨) من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل : ١٨٩/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣٨/٢ ، وشــرح عمــدة الحافظ : ٣٩٨/١، وتوضيح المقاصد ٨٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢ .

اللغة : الهيجاء : الحرب وزمر الأعداء أي : جماعاتها .

الشاهد : مجئ المفعول له (الجبن) معرفاً بالألف واللام.

وأما القياس : فإنه مفعول كسائر المفاعيل ويجوز تعريفها وتنكيرها فكذلك هو يجوز تعريفه وتنكيره قياسا عليها .

الآخر: مذهب الجرمي ، والرياشي[١] :

ذهب الجرمي والرياشي إلي أن المفعول له ملازم للتنكير، وتنكيره شرط من شروط اعتباره مفعولا له واستدلا علي ذلك بأنه كالحال والتمييز وكل منها لا يكون إلا نكره وأيضاً : فالمراد هو ذكر ذات السبب الحامل علي الفعل فيكفي فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها[٢].

ومذهب الجرمي والرياشي يرد بأشياء:

أحدها : أن المفعول له – وهو السبب الحامل علي الفعل – قد يكون معلوماً ومعروفاً عند المخاطب ، فإذا ذكر علم أنه المعهود عنده وبهذا يجوز فيه أن يكون مُعَرَّفاً [٣].

الثاني: أن القول بأن ما ورد من المفعول له معرفاً بالإضافة فإضافته إضافة لفظية وغير محضة فلا تفيد تعريف المفعول له فجوابه : أن إضافة المصدر متصلة أي محضة [٤] ومعنوية وحقيقية ؛ لأنها خالصة من معني الانفصال وفائدتها راجعة إلي المعني ، فيتعرف المفعول له المضاف إن كان المضاف إليه معرفة [٥].

الثالث : أن ما ذهبا إليه من كون الإضافة علي نية الانفصال يفتقر إلي دليل ، ولا دليل عليه ، ثم إذا صح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الراجز : والهول من تهور الهبور ، وقول الآخر : لا أقعد الجبن ، ولا يقال إن اللام زائدة ؛ لأن ذلك علي خلاف الأصل[٦] .

---

(١) نسب إليهما في شرح المفصل ٥٤/٢ ، والارتشاف ١٣٨٧/٣ ، وتوضيح المقاصد : ٦٥٦/٢ ، والهمع ٩٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/٢ ، ونسب للجرمي فقط في : أسرار العربية ١٨٧ ، واللباب ٢٧٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠/٢ ، وهو : العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي ، توفى ٢٥٧هـ ، من مصنفاته : الخيل ، الإبل ، ماختلفت أسمائه من كلام العرب ، بغية الوعاة ٢٧/٢ .

(٢) همع الهوامع٩٩/٢.

(٣) اللباب ٢٧٨/١ ، همع الهوامع ٩٩/٢.

(٤) ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة ، شرح الأشموني ٣٦٣/٢.

(٥) شرح الأشموني ٣٦٣/٢.

(٦) أسرار العربية ١٨٨.

الرابع : أنه يلزم علي قولهما ألا يكون المفعول له إلا نكرة ، وهو باطل لوروده نكـرة ومعرفة ــ كما سبق بيانه ــ.

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في جواز تعريف المفعول له وتنكيره على مذهبين: ذهب الجمهور إلى جواز تعريفه ــ وهو ما اختاره ابن إياز ــ ، وخالفهم في ذلك الجرمي والرياشي وذهبا إلى منع ذلك.
- **وأرى أنَّ** ما اختاره ابن إياز هو الصواب في المسألة وذلك ؛ لأنه مؤيد بالسماع والقياس ، كما أنه مذهب عامة النحويين [1].

---

(١) ومنهم أصحاب الكتب الآتية : الأصول : ٢٠٨/١ ، والمفصل ٩٠ ، والمرتجل ١٥٩ ، وأسرار العربيـة ١٨٨ ، واللباب ٢٧٧/١ ، وترشيح العلل ١٣٣ ، والتخمير ٤٢١/١ ، والفصول ١٩٢ ، وشـرح الكافيـة للرضي ٣١/٢ ، والارتشاف ١٣٨٧/٣ ، وشرح الأشموني ١٨٤/٢.

obeikandl.com

٨- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

الخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً ، بدليل أن به يقع التصديق والتكذيب ، فإذا قلت : عبد الله منطلق فالصدق والكذب وقعا في انطلاق عبد الله ، لا في(عبد الله) ؛ لأن الفائدة في انطلاقه ، وإنما ذكرت (عبد الله)؛ لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق [١].

والخبر إما: مفرد ، أو جملة ، أو شبهها وهو الظرف والجار والمجرور [٢] ، وإذا كان الخبر مفرداً كان علي ضربين : مشتق ، وجامد.

فالمشتق : ما أخذ من الفعل نحو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهه، وما كان نحو ذلك من الصفات .

وهذا النوع يتحمل الضمير باتفاق نحو قولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب وخالد حسن ، ومحمد خير منك .

ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه ، بدليل أنك لو أوقعت موقع الضمير اسماً ظاهراً لرفعه كقولك : زيد مكرم أخوه ، وإذا عملت هذه الصفات في الظاهر عملت في المضمر ، وتحمل هذه الأشياء للضمير مجمع عليه [٣].

الضرب الثاني : الجامد وهو ما لم يشعر بمعني الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلي القياس الاستعمالي نحو : زيد فإنه لا يدل علي معنى : زاد المال زيادة [٤].

ثم إن أول الجامد بالمشتق نحو :(زيد أسد) بمعنى، شجاع فحكمه حكم المشتق في تحمل الضمير ؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل ، ولو أسند إلي الظاهر لرفعه كقولك : رأيت أسداً أبوه [٥]. وإن لم يؤول بالمشتق فهنا محل الخلاق بين العلماء .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١ .

(٢) هذا رأي ابن السراج حيث يرى أن الظرف والمجرور قسم برأسه ليسا من قبيل المفرد ولا الجملة ، وحسن ذلك أبو علي الفارسي ، بينما يرى الجمهور أن الخبر قسمان : مفرد ، وجملة ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١١٠/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري : ٥٢١/١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/١.

يقول ابن إياز – رحمه الله – في ذلك : "... الثاني ما لا يتحمل الضمير عند البصريين وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق ، كقولك : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ، وإنما لم يتحمل الضمير؛ لأنَّهُ لا علاقة بينه وبين الفعل .

وقال الكوفيون ، والرماني ، والزجاج أنه يتحمل الضمير؛ لأنه في معني المشتق (وأخوك)في معني : مؤاخيك ، و(غلامك) في معني خادمك :

والصحيح الأول ؛ لأنَّ تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعني ، وذلك لما فيه من الاشتقاق ولفظ الفعل وهذا غير موجود هنا أ.هـ [1].

– **يتبين من خلال هذا النص أنَّ** ابن إياز – رحمه الله – قدا اختار رأي البصريين في أن الخبر إن كان جامداً لا يتحمل ضمير المبتدأ ، وذلك من خلال تصريحه بأنه المذهب الصحيح ، وتعليله لذلك .

*** * الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون فىالخبر إذا كان جامداً هل يتحمل ضمير المبتدأ أولَا على النحو التالى:

أولاً: مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلي أنه لا يتضمن ضميراً أصلاً [2] .

حجتهم : احتجوا بأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن من الأسماء ما كان مشابهاً للفعل ومتضمناً معناه ، وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحال [3].

فإذا كان الخبر اسماً جامداً غير مؤول بالمشتق فلا ضمير فيه ، لأنه يكفي في صحة الإخبار به كونه صادقا علي ما صدق عليه المبتدأ كقولك : (زيد أخوك)، فأخوك دليل علي الشخص الذي دل عليه (زيد) ولا دلالة فيه علي الفعل فوجب ألا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في (زيد) [4].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ص ٤٤٩/١ .

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، المسألة (٧) ٥٩/١ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣١.

(٣) السابق الجزأ والصفحة .

(٤)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، المسألة (٧) ٥٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٠.

ثانيا: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلي المبتدأ نحو:(زيد أخوك)، وعمرو غلامك ،التقدير : زيد أخوك هو[1].

وإلي ذلك ذهب علي بن عيسي الرماني [2] وقد اضطربت المصادر في تحديد نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين، فابن الأنباري ينسبه إلى الكوفيين على الإطلاق، في حين ينسبه بعضهم إلى الكسائي وحده[3] ، ونسبته إلى الكسائي وحده توحي بأن له مخالفاً من الكوفيين يرى غير قوله.

حجتهم : احتجوا علي ذلك بأنه وإن كان اسماً محضاً – جامداً – غير صفة إلا أنه في معني ما هو صفة ، فإذا قلت : زيد أخوك، وعمرو غلامك فأنت لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمي بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معني الأخوة وهو القرابة ، ومعني الغلامية وهو الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال قلت : زيد قريبك ، وعمرو خادمك ، وقريبك وخادمك : يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ في معني ما يتحمل الضمير ، وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلي المبتدأ [4] .

يقول الرضي : فكأنه – أي من قال بذلك وهو الكسائي – نظر إلي أن معنى : زيد أخوك : متصف بالأخوة ، وهذا زيد أي : متصف بالزيدية ، أو محكوم عليه بكذا ، وذلك لأن الخبر عرض فيه معني الإسناد بعد أن لم يكن ، فلابد من رابط [5] .

الرد علي مذهب الكوفيين :

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أنه يتحمل الضمير؛ لأنه في معني ما يتضمن الضمير ففاسد لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معني ، وهذا هوا الأصل في تحمل الضمير .

ولا خلاف في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة للفعل فـ (خادم) علي وزن (يخدم) في حركته وسكونه وفيه حروف (خدم) الذي هو الفعل ، وكذلك(قريب) فيه حروف

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧) ٥٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧) ٥٩/١ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١ ، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٥٢٢/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.

(٥) شرح الكافية للرضى ٢٢٧/١ .

(قرب) الذي هو الفعل فجاز أن يتضمن الضمير ، بخلاف أخوك وغلامك ، فلا خلاف في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ، فينبغي ألا يتحمل الضمير [١].

أما أنَّه في معني ما يشبه الفعل فلا يوجب ذلك له شبهاً بالفعل فحروف (أخوك) ، و(غلامك) عارية عن حروف الفعل (قرب) و (خدم) ، فينبغي ألا يتحمل الضمير ؛ لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعني [٢].

وما نسب إلى الكسائي من أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقاً سواء أول بمشتق أم لا [٣] استبعده ابن مالك لأنَّه مجرد عن دليل وقال : " والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لانفكاك عنه ، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار [٤].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ الخبر إذا كان جامداً غير مؤول بالمشتق فإنه يتحمل ضمير المبتدأ عند الكوفيين والرماني ، وذهب البصريون إلى أنه لا يتحمل ضميراً أبداً ؛لأنه عار عن معنى الوصفية ، وصحح الشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ هذا المذهب.

وأرى أَنَّ تصحيح ابن إياز – رحمه الله – لما ذهب إليه البصريون هو القول الحقيق بالترجيح، والأولى بالقبول وذلك :

- لأن قول الكوفيون فاسد ــ كما رأينا ــ ؛ لأنهم يتأولون غير المشتق بالمشتق وهو تعسف غير محتاج إليه كما قال ابن الحاجب [٥].
- ولأن الاسم الجامد لا يقع صفة فلا ضمير فيه ، وقد يخالف المبتدأ في العدد نحو : زيد العمران أخواه ، والضمير لابد أن يكون موافقاً للاسم الظاهر بخلاف اسم الفاعل [٦].
- لو تحمل الاسم الجامد ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً تقول : هذا أخوك هو وزيد ، كما تقول : زيد قائم هو وعمرو [٧].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧) ٥٩/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥٢٢/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١ ، وحاشية الشيخ يس ٢٣٦/١ : ٢٣٧ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١.

(٦) اللباب للعكبري ١٣٧/١.

(٧) حاشية الشيخ يس ٢٣٧/١.

٩- حكم تقديم الخبر علي المبتدأ .

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، أما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول [١]، وهناك مواضع يجب فيها التزام هذا الأصل ، ومواضع يجب فيها تقديم الخبر علي المبتدأ [٢] ، وقد اختلف في جواز تقديم الخبر في غير هذه المواضع .

يقول ابن إياز – رحمه الله- في ذلك : "... ذهب أئمة البصرة إلي جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، سواء كان مفرداً أو جملة فالمفرد كقولك : قائم زيد ، والأصل : زيد قائم والجملة كقولك : أخوه منطلق زيد ، والأصل : زيد أخوه منطلق.

– يدلك علي ذلك قول العرب : مشنوء من شنأك ، فـ (من شنأك) مبتدأ و(مشنوء) خبر مقدم وكذلك قولهم : (تميمي أنا) فـ(أنا) مبتدأ و(تميمى) خبره .

وذهب أئمة الكوفة إلي أن ذلك غير جائز؛ لما فيه من تقديم المضمر علي المظهر ألا تري أن في (قائم) ضميراً فإذا تقدم علي المبتدأ لزم منه ذلك.

والجواب : أن تقديم المضمر علي المظهر إنما يمتنع منه إذا تقدم لفظاً ومعني نحو : ضرب غلامه زيداً ، فأما إذا تقدم لفظاً ، والنية به التأخير كان جائزاً ألا ترى إلي جواز ضرب غلامه زيد نظراً إلي أن الأصل : ضرب زيد غلامه وكذلك قوله تعالي: (فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ) [٣] ، فالهاء في (نَفْسِهِۦ) عائد إلي (مُّوسَى) وإن كان متأخراً عنه لأنه في حكم التقديم ؛ لأنه كان فاعلاً ، ومثل المثل : في أكفانه لف الميت ، والتقدير : لف الميت في أكفانه وكذا قولهم : في بيته يؤتي الحكم [٤]، أي يؤتي الحكم في بيته .....أهـ [٥].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين ابن إياز يختار رأي البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، وذلك من خلال سوقه لأدلة السماع على ذلك ورده لأدلة الكوفيين.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٠٢/١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٣٢٩/١.

(٢) همع الهوامع ٣٢٩/١ وما بعدها .

(٣) الآية (٦٧) من سورة طه .

(٤) هذا المثل سبق تخريجه صـ٧٩ .

(٥) المحصول في شرح الفصول ١ /٤٥٩ – ٤٦٠.

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النحويون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ على النحو التالي :

أولاً : مذهب البصريين :

- ذهب سيبويه والبصريون إلي أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه سواء كان مفرداً أو جملة[١] ، فأجازوا : قائم زيد ، قائم أبوه زيد ، وقام أبوه زيد ، وضربته زيد ، وضرب أخاها زيد هند [٢].

واحتجوا علي ذلك بالسماع والقياس .

أما السماع : فقالوا : ورد كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ، قالت العرب : في بيته يؤتي الحكم [٣]، وفي أكفانه لف الميت .

وروى عنهم سيبويه(تميمي أنا)، و(مشنوء من يشنؤك)[٤] فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها علي الظاهر ؛ إذْ التقدير : الحكم يؤتي في بيته ، والميت لف في أكفانه ، ومن يشنؤك مشنوء ، وأنا تميمي [٥].

وقال الشاعر :

١٠٨- **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا *** بنوهُنَّ أَبْنَاءِ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ**[٦]

وقال الآخر:

١٠٩- **فَتَى مَاابنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَونَا *** وَحُبَّ الزَّادِ فِى شَهْرَى قُماح**[٧]

التقدير: ابن الأغر فتي ما شتونا [٨]، فقدم الخبر علي المبتدأ ،ولا يجوز أن تجعل المتقدم هو المبتدأ ، والمتأخر هو الخبر وذلك لأن المتقدم نكرة ، والمتأخر معرفة

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، مسألة (٩) ٦٨/١ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٣ .

(٢) الارتشاف لأبى حيان ١١٠٨/٣.

(٣) هذا المثل سبق تخريجه ص٧٩ .

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) الإنصاف للأنباري مسألة(٩) ٦٩/١.

(٦) من الطويل للفرزدق في الديوان ص ٢١٧ ، وهو غير منسوب عند الأنباري في الإنصاف مسألة(٩) ٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/١ ، والمساعد لابن عقيل ٢٢١/١ .

(٧) من الوافر لمالك بن خالد الهزلي في : اللسان (ق م ح) وغير منسوب في شرح اللمع لابن برهان ٥٨/١ ، اللباب للعكبري ١٤٢/١.

قوله : (فتى ما) : معناه فتى أي فتى ، فما صفه لفتى ، حب : فعل مثل نعم في المدح ، شهرا قماح : كانون الأول وكانون الثاني ، سميا بذلك لكراهة شرب الماء فيهما .

(٨) الإنصاف للأنباري مسألة (٩) ٧٠/١.

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ واستدل أبو علي لجواز تقديم الخبر بقول الشَّمَّاخ :

١١٠- **كِلَا يَوْمَى طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى *** ظنونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ**[١]

قال أبو علي الفارس : ألا ترى أن (كلا) من صلة (ظنون)ولولا حسن تقديم (ظنون) ما جاز تقديم ما تعلق به عليه[٢] .

يقول الأنباري : وجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله : (وصل أروى) مبتدأ و (ظنون) خبر ، و (كلا يومي طواله) ظرف يتعلق بظنون الذي هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عيه ، لماجاز تقديم معمول خبره عليه ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل [٣].

وأما القياس : فمن وجهين :

أحدهما : أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر .

الثاني : أن الخبر يشبه المفعول ؛ لأنه يصير مفعولاً في قولك : ظننت زيدا قائما ، والمفعول يجوز تقديمه ، وكذلك خبر(كان) يتقدم علي اسمها وخبر (إن) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً ، فكذلك ها هنا [٤].

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلي أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان نحو: قائم زيد ، أو جملة نحو : أبوه قائم زيد [٥].

---

(١) من الوافر للشماخ في الديوان ص ٣١٩ ، المسائل الحلبيات للفارس ٢٥٦ ، المحتسب لابن جني ٣٢١/١،وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ص٧٩ وشرح اللمع لابن برهان ٥٧/١ ، الإنصاف مسألة (٩)٧٠/١ ، الإرشاد للكيشى١٢٣تحقيق د/عبد الله على الحسينى ، و محسن سالم العميرى ط أم القرى الأولى ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م ، اللسان مادة (ط و ل) طوالة : موضع ببرقان فيه بئر ، وقيل: بئر في ديار فزارة لبنى مردة وغطفان .

أروي : من أسماء النساء ، ظنون : مظنون غير مقطوع به ، مطرح : مصدر ميمي بمعنى الإطراح.

(٢) الحلبيات ص ٢٥٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٩) ٧٠/١ .

(٤) اللباب للعكبري ١٤٢/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٩) ٦٨/١ ، وأسرار العربية ٨١ ، وارتشاف لأبي حيان ١١٠٨/٣ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٣ .

حجتهم : احتجوا علي ذلك فقالوا: لأنه يؤدي إلي تقديم ضمير الاسم علي ظاهره ، فإذا قلت : قائم زيد ، كان في (قائم) ضمير (زيد) بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فتقول: قائمان الزيدان ، قائمون الزيدون ، ولو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها ، وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد ، فالهاء في (أبوه) ضمير (زيد) فتقدم ضمير الاسم علي ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه [١].

رَدُّ أدلة الكوفيين:

وقد أخذ البصريون في رد حجة الكوفيين فقالوا: وأما احتجاجهم بأنه لا يجوز تقديمه لأنه لو قدم لأدى إلي تقديم ضمير الاسم علي ظاهره ففاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، فإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً ، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ،ولهذا جاز بالإجماع : ضرب غلامة زيد إذا جعلت (زيد) فاعلاً و(غلامه) مفعولاً .

قال تعالي : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ) [٢] ، فالهاء عائدة إلي (مُّوسَى) وإن كان متأخراً لفظا ، إلا أنه في حكم المقدم من حيث كونه فاعلاً [٣].

وقال الشاعر:

١١١- **مَنْ يَلْقَ يَوماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِماً *** يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَدَى خُلُقًا** [٤].

وجه الاستدلال بالبيت : أن الهاء في (علاته) : ضمير غيبة يعود إلي (هرم) وهو متأخر في اللفظ عن الضمير ، وذلك يدل علي أن العرب ما كانوا يرون بأسا في الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه في بعض المواضع ، ومتى يرون ذلك جائزاً بطل قول الكوفيين : إن تقديم الخبر يشتمل علي محظور، وهو تقديم ضمير الغائب علي مرجعه ، لأن الخبر يشتمل علي ضمير يعود إلي المبتدأ [٥].

---

(١) الإنصاف مسألة(٩) ٦٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ، وائتلاف النصرة ٣٣ .

(٢) الآية(٦٧) من سورة طه .

(٣) الإنصاف للأنباري مسألة (٩) ٧١/١ ، وأسرار العربية ص ٨١ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٣.

(٤) من البسيط لزهير في الديوان ص ٧٧ ، الإنصاف للأنباري مسألة (٩١)/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٣/٤ ،برواية:إن تلق والشاهد موضح بعده .

(٥) الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد ٦٩/١ ، المكتبة العصرية.

وثبت جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير ؛ لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر [1].

ثالثاً: مذهب ابن الطراوة :

- ذهب ابن الطراوة إلي جواز(زيد أخوك)، دون(قائم زيد) [2] ، فمنع تقديم الخبر على المبتدأ ، واحتج بالقاعدة التي تقول : إن العامل إذا كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله ، وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله والعامل في الخبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس بمتصرف ، وإنما التصرف في الأفعال وما جرى مجرى الأفعال، فيلزم ألا يتصرف في معموله وعلي هذه الشبهة اعتمد في أن خبر المبتدأ لا يتقدم عليه [3] ، ونقل عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الخبر مرفوعا نحو: ضربته زيد ، ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو : قائم زيد [4].

رَدُّ مذهب ابن الطراوة :

وما اعتمد عليه ابن الطراوة من منع تقديم الخبر علي المبتدأ ؛لأن العامل فيه هو المبتدأ ، والمبتدأ ليس بمتصرف ، فلا يتصرف في معموله.

فجوابه من وجهين :

أحدهما : أن العامل بحق الأصل شيئان : الفعل ، والمبتدأ ، وكل ما يعمل من الأسماء غير المبتدأ فإنما يعمل بالحمل علي الفعل ، والفعل إذا لم يكن متصرفا فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف ، وتسميته فعلاً مسامحة ، لأنه جرى مجري الفعل في لحاق الضمائر وعلامة التأنيث .

ومن هنا فالفعل الأصلي يتقدم معموله عليه ليفرق بين الفعل الأصلى، والفعل غير الأصلي ، ثم ما أعمل الفعل يجري علي هذا ، فما كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله بالتقديم والتأخير ، وما كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله ليجري الفعل علي حكم الأصل .

وأما المبتدأ فعمله بحق الأصل ، وليس عمله بالحمل علي الفعل حتى ينظر في تقدم معموله عليه إلي تصرفه وعدم تصرفه .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٣.

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١/٣٣٤.

(٣) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/٥٨٠.

(٤) الارتشاف لأبي حيان ٣/١١٠٨.

الثاني : أن الأفعال تختلف عليها الأزمنة ، وجعلت العرب دليلاً علي ذلك الأبنية ، والأسماء تختلف عليها المعاني ، وجعلت العرب دليلاً علي ذلك الإعراب .

فاختلاف الأزمنة في الأفعال ، نظير اختلاف المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة في الأسماء ، فيلزم علي هذا أن كل اسم متصرف – أي : يوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً– بمنزلة الفعل الذي يدل علي الأزمنة.

والأفعال الدالة علي الأزمنة تتقدم معمولاتها عليها ما لم يمنع مانع .

فيلزم في الأسماء المتصرفة أن يتقدم معمولها عليها ، فتقول : قائم زيد ، والأصل : زيد قائم لأن زيداً وإن لم يختلف بناؤه للدلالة علي الزمان إلا أنه يوجد فاعلاً ، ومفعولا ، ومضافا ، وهذا في الاسم ، نظير ذلك في الفعل ، فكما أن الفعل الذي يدل علي الأزمنة يتقدم معموله عليه ، كذلك الأسماء التي تتصرف يتقدم معمولها عليها [1].

– **من خلال ما سبق يتضح أَنَّ** النحاة اختلفوا في حكم تقديم الخبر علي المبتدأ ، فذهب البصريون والشيخ إبن إياز إلي جوازه ، ومنعه الكوفيون .

وأرى أَنَّ القول الراجح في هذه المسألة هو ما اختاره ابن إياز متابعاً سيبويه وجمهور البصريين وذلك لما يلي:

١– ضعف حجة الكوفيين ، وكذلك ابن الطراوة .

٢– ما ذهب إليه البصريون مؤيد بالسماع والقياس ، والكوفيون لا دليل لهم سوى القياس ، واستعمال العرب لما أيده البصريون حريٌّ بترجيح مذهبهم ؛ إذْ هو الفيصل في جواز ما يستعمل وما لا يستعمل من التراكيب ، فتلك شريعتهم والمتكلمون على طريقتهم تبعٌ لهم فيها .

٣– موافقة كثير من النحاة لهم ، وتصحيحهم لمذهبهم [2].

---

(١) البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ١/٥٨٠ : ٥٨٢ .

(٢) كالأنباري فى الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩) ١/٧١ ، وأسرار العربية ص ٨١، و العكبري فى اللباب : ١/٤٢، و ابن يعيش فى شرح المفصل : ١/٩٢ .

١٠- وصف لفظ (اللهـــم)

(اللهم) اسم مختص بالنداء ، والميم عند شيخ النحاة عوض عن (يا) فالميم في آخرها بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم هاهنا بمنزلة نون(مسلمين) بنيـــت عليهـــا الكلمـــة، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب[١].

ويرى الفراء أن (اللهم) أصلها (الله) ضم إليها (أم) تريد: يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة أمَّ لما تركت انتقلت إلي ما قبلها[٢].

وقد اختلف النحاة في جواز وصف لفظ (اللهم) إلي مذهبين ، يقول الشيخ جمال الـــدين بن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

" ..... فإن قيل : أيجوز وصف (اللهم) أم لا ؟

قيل : منع سيبويه من ذلك، وهو عندي القياس؛ وذلك لأن المنادى وصفه ضعيف لكونه مشابهاً للمضمر، ثم هنا قد ضم الاسم إلى الصوت وذلك مما يبعد وصفه أيضـــاً فلمـــا اجتمعا فيه منعاه ذلك .... وذهب أبو العباس المبرد[٣] إلي جواز وصفه وليس ببعيـــد" أ.هـــ [٤]

ـــ **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله ـــ لا يجيـــز وصف لفظ (اللهم) ، ويصرح بأن ذلك قياس من وجهة نظره .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في جواز وصف لفظ (اللهم) ولهم في ذلك **مذهبان:**

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب منع وصـــف لفـــظ (اللهـــم) ، وهـــو مـــذهب الخليـــل[٥]، وسيبويه[٦]، وأبو جعفر النحاس[٧]، واختاره القرطبى[٨].

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) معانى القرآن للفراء ٢٠٣/١.

(٣) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٥٢٩/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٢١٩٢/٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٨/٢.

(٦) الكتاب ١٩٦/٢، ١٩٧.

(٧) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس٣١٩/١١.

(٨) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ٥٩/٤.

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتج أصحاب هذا المذهب على منع وصف لفظ (اللهم)بقولهم : أنه صار مع الميم بمنزلة صوت ، والأصوات لا توصف نحو: يا هناه .

يقول شيخ النحاة سيبويه :" وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يا هناه : وأما قوله عز وجل : (قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ) [1] فعلي (يا)"[2].

ومعني كلام سيبويه أن هذا الاسم يوصف ؛ لأنه صار عندهم بمنزلة الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال ، ويخرج قوله تعالي : (فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ) على أنه : نداء ثاني، والتقدير: قل اللهم يا فاطر السماوات والأرض .

يقول القرطبي: "وما قاله سيبويه أصوب ؛ وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد(اللهم)؛ لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت والأصوات لا توصف نحو: (غاق)، وما أشبهه ، وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف، وإن كانوا قد وصفوه في مواضع ، فلما ضم هنا ما لا يوصف إلي ما كان قياسه ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلي صوت نحو: حَيْهَل فلم يوصف"[3].

المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا المذهب جواز وصف لفظ (اللهم) وهذا هو مذهب المبرد[4]، والزجاج[5] وتابعهما في ذلك المحقق الرضي[6]، وابن هشام[7].

---

(١) من الآية رقم (٤٦) سورة الزمر.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم ٥٥/٤.

(٤) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٤/١.

(٦) يقول الرضي: ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، شرح الكافية ٣٥١/١.

(٧) شرح قطر الندى ص١٩٤.

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتجوا بقوله تعالى: (قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) [1]، وبقوله تعالى : (قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ) [2]، فإن(فاطر)، و(مالك) منصوبان؛ لأنهما نعت(اللهم) .

وقالوا :أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا) فلا تمنع الصفة كما لا تمنع مع (يا) .

قال المبرد : ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت :(يا الله)، ثم تصفه في هذا الموضع[3].

وقال الزجاج " وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف ؛ لأنه قد ضمت إليه الميم ... والقول عندي أن(مالك الملك) صفة(لله) وأن (فاطر السماوات والأرض) كذلك: وذلك لأن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا) فلا تمنع الصفة كما لا تمنع مع (يا) [4].

وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق ،أو توضيح فهو يوضح بجلاء مذهب كل من المبرد والزجاج فهما يجيزان وصف لفظ(اللهم).

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في جواز وصف لفظ (اللهم) فالخليل وسيبويه ، وأبو جعفر النحاس ، وتابعهم الشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ يرون منع وصف لفظ (اللهم) ، وإن كان ابن إياز لا يستبعد وصفه – على ما ذهب إليه المبرد – فإنه يقصد ــ والله أعلم ــ عدم البعد من جهة القياس لا من جهة السماع ، وعلى هذا فيظل جواز هذا الاستعمال مرتهناً بورود شاهد من سماع صحيح .

ومما يؤيد ذلك ــ أعني قصده البعد من ناحية السماع لا من ناحية القياس – قول الرضي : ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف ، بلى،السماع مفقود فيها [5].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز متابعا فيه الخليل وسيبويه وأبا جعفر النحاس هو الصحيح وذلك لعدم ثبوت وصف لفظ (اللهم) فى سماع صحيح غير محتمل للتأويل ، أما ماذهب إليه المبرد ومن تابعه فيكفى لرده انعدامه سماعاً،وما أوهم الجواز مما استدلوا به فقد أوله الجمهور،وتأويلهم أولى من الحمل على الظاهر مادام مخالفًا للأصول.

---

(١) من الآية رقم (٤٦) سورة الزمر.

(٢) من الآية رقم (٢٦) سورة آل عمران.

(٣) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٥١/١.

١١- كيفية تعريف العدد المضاف.

العدد إما أن يكون مفرداً ، أو مركباً ، أو معطوفاً ، فالعدد المعطوف إذا أردت تعريفه عرفت جزئيه المعطوف والمعطوف عليه تقول: قبضت الأحد والعشرين درهماً، وأجاز قوم : قبضت الأحد وعشرين درهماً.

- وإذا أردت تعريف المفرد أدخلت (ال) عليه [١].

أما العدد المضاف والعدد المركب فقد أختلف العلماء في كيفية تعريف كل منهما ، **يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز** – رحمه الله – في ذلك "... العدد إذا كان مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف إليه وأضفت الأول فتعرف كقولك : ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم ، وألف الدينار قال بعضهم وإذا تعرف قولك : غلام الرجل فهذا أولى ؛ لأن الثلاثة هي الأثواب ، وليس الغلام الرجل ومنه البيت الذي أنشده ، والشاهد فيه خمسة الأشبار [٢]، وهو للفرزدق ... ومثله قول ذي الرُمّة:

١١٢- وهل يَرجِعُ التَّسْليمَ أو يكشَفُ العَمَى * ثَلَاثُ الأثَافِي والرُّسُومُ البَلَاقِعُ** [٣].

ألا تراه قال : (ثلاث الأثافي) حين قصد التعريف... وأجاز الكوفي : الثلاثة الأثواب تشبيهاً بالحسن الوجه ، قال الزمخشري وذلك بمعزل عن القياس واستعمال الفصحاء[٤]، أما الأول فلأنك لا تضف إلا النكرة ، نحو: غلام ، فتقول : غلام زيد وغلام رجل ، إذْ القصد بالإضافة التعريف والتخصيص ، والمعرفة غنية عن ذلك ، وأما الثاني : فلما تقدم ، وتشبيهه بالحسن الوجه ضعيف ؛ لأنَّ الحسن صفة والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً أهـ[٥].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٩٠١٢،٩١

(٢) يقصد استشهاد ابن معط بقول الفرزدق:

مازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَه *** وَسَمَا فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَار

وسيأتي أثناء عرض هذه المسألة ، الفصول الخمسون لابن معط ص٢٤٣ برواية : أويدفع البكا

(٣) البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوان ١٢٧٤/٢. وهو من شواهد المقتضب ١٧٤/٢ شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٢، ٣٣/٦. الحلل في شرح أبيات الجمل ص١٧٠، الخزانة ١٠٣/١. وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٤٢/٤، برواية أو يكشف العنا.

والشاهد فيه قوله : (ثلاث الأثافي) حيث عرف العدد المضاف بتعريف المضاف إليه.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ .

(٥) المحصول فى شرح الفصول لابن إياز البغدادي ص٧١١/٢ – ٧١٢.

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يختار في تعريف العدد المضاف مذهب البصريين والذي يقتضي دخول الألف واللام على المضاف إليه عند تعريف العدد المضاف فيقال: ثلاثة الأثواب ، ومائة الدراهم.

** الدراسة والمناقشة:

اختلف النحاة في تعريف العدد المضاف على النحو التالي :

المذهب الأول مذهب البصريين [1]:

ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّه إذا عرف العدد المضاف فإنَّه يتعرف بدخول (ال) على المضاف إليه فتقول : ثلاث الأثواب فَتُعَرِّف الثاني ولا تُعرِّف الأول.

يقول شيخ النحاة سيبويه : وإنما أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال"[2].

حجة البصريين :

وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن الاسم لا يعرف مرتين، وذلك أنَّ المضاف ، والمضاف إليه كالجزء الواحد فهما كالكلمة الواحدة ، فإذا أردت تعريف ثلاثة أثواب عرفت الثاني فقلت : ثلاثة الأثواب ، وذلك لأنَّ الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ألا ترى أنك تقول : هذا غلام رجل فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل[3].

– وقد احتجوا بقول الشاعر السابق :

١١٣– وهل يَرجِعُ التَّسْليمَ أو يكشِفُ العمَى * ثلاثُ الأثَافِي والرُّسومُ البَلاقِعُ**[4]

فقوله : " ثلاث الأثافي " عرف الثاني ، ولم يعرف الأول ؛ لأن الأول اكتسب التعريف من المضاف إليه.

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٧/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٢٣/٣: المساعد ٩٠/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢، المقتضب ١٧٣/٢، شرح اللمع للخطيب التبريزي ص٣٧٠تحقيق د/السيد تقى عبد السيد ، دار والى الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

(٤) سبق تخريجه ص٢٦٥.

- ومثله قول الآخر:

١١٤- مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارُه * وَسَمَا فأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ** [١].

فقوله :خمسة الأشبارعرف الجزء الثاني، وأما الأول فإنَّما اكتسب التعريف من الثاني .

موقف البصريين إذا ورد العدد المضاف مَعَرَّفَ الجزأين:

إذا ورد العدد المضاف معرف الجزأين نحو : الثلاثة الأثواب فقد خُرِّجَ على أن يكون الثاني صفة له[٢]، أو أنْ يحكم على زيادة (أل) في الاسم الأول[٣].

- وإذا عُرِّفَ الأول ونُكِّرَ الثاني فلا يصح، فلا تقول : الثلاثة أثواب ؛ وذلك لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، فإن جعلت الثاني بدلاً من الأول جاز.
- وقد سار على هذا المذهب المبرد حيث يقول : وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، و إجماعهم حجة على من خالفه منهم ، فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب كما تقول : هذا صاحب ثوب ، فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب"[٤]

وكذلك الفارسي حيث يقول : فإن أردت تعريف شئ من ذلك بالألف واللام ألحقتها الاسم الثاني المضاف إليه فقلت عشرة الأثواب"[٥]

وهو مذهب :

العكبري[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضى[٩]، والسيوطي[١٠]،وابن عقيل[١١]، وأبو حيان[١٢].

---

(١) البيت من الكامل للفرزدق في ديوان ٣٠٥/١، وهو من شواهد المقتضب ١٧٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢، ٣٣/٦، والجنى الدانى ص٥٠٤، والهمع ١٦٥/٢ – ٢٢٣/٣، والخزانة ٢١٢/١، وارتشاف الضرب ١٤١٧/٣. والشاهد قوله :(خمسة الأشبار) حيث عرف العدد المضاف بتعريف المضاف إليه.

وفي البيت شاهد آخر وهو إيلاء (مذ) جملة فعلية.

(٢) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص٣٧٠

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٩٠/٢.

(٤) المقتضب ١٧٣/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٣٤/٢.

(٦) اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٢٦/١.

(٧) شرح الجمل الكبير ٣٧/٢.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢،٤٠٨.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣٨١/٣.

(١٠) همع الهوامع ٢٢٢/٣ – ٢٢٣.

(١١) المساعد على تسهيل الفوائد ٩٠/٢.

(١٢) ارتشاف الضرب ٧٦٢/٢.

- **المذهب الثاني: مذهب الكوفيين**[1]:

ويرون أنَّه إذا أريد تعريف العدد المضاف عرف الجزأين فتقول في خمسة الأشبار، وثلاث الأثافي : الثلاث الأثافي فيشبهونه بـ(الحسن الوجه) [2].

- **حجة الكوفيين:**

أولاً: أنَّهُم يشبهونه بالحسن الوجه كما مر.

ثانياً: حكى أبو زيد تعريف الجزأين عن العرب[3]

وقد وجه الرضى مذهب الكوفيين – على تضعيفه له – فقال: وجهه على ضعفه من أنَّ المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جئ بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو، فعرَّف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ، ثم أضيف بعد التعريف ، لغرض تبيين أن هذا المعرَّف من أي نوع هو، كأنك ذكرت أولاً أن عندك ثلاثة : مثلاً ، ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها فقلت بعث الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ، ثم بينت نوعها ، فقلت : الثلاث الأثواب [4].

هذا هو التفسير الذي فسربه الرضي مذهب الكوفيين فالمضاف من حيث من حيث المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصود بالنسبة فعرف ذلك المقصود فقال الثلاثة ، ثم جئ بعد ذلك بالمضاف إليه ليبين من أي جنس كان المضاف ، فكأنك ذكرت أولاً أن عندك ثلاثة ، ولم تذكر نوع تلك الثلاثة، ثم رجعت إلى ذكرتلك الثلاثة فقلت: الثلاثة الأثواب.

- **رَدُّ مذهب الكوفيين:**

أجاب النحاة عما احتج به الكوفيين فعن احتجاجهم الأول وهو أجازتهم لقولهم: الثلاثة الأثواب لتشبيههم إياه بقولهم :الحسن الوجه ، فهذا لا يجوز وذلك ؛ لأن المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً [5].

---

(١) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص٣٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢، ١٣٣/٦ شرح الرضى : ٢٤٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢، المساعد ٩٠/٢ وشفاء العليل في شرح التسهيل ٥٧٢/٢، ارتشاف الضرب ٧٦٢/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٧٦٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٩٠/٢

(٤) شرح الرضى للكافية ٢٤٦/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢.

- **وعن الاحتجاج الثاني** وهو أنَّ أبا زيد قد روي عن العرب تعريف الجزأين في العدد المضاف ، فقد رُوِىَ عن العرب الفصحاء خلاف ذلك وهو تعريف الثاني دون الأول[١]، ثم إن الراوي عنهم أبو زيد قوم غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس[٢].
- **أما الاعتذار** الذي اعتذر به الرضي لمذهب الكوفيين فقد رَدَّهُ أيضاً بأن فيه نظر من وجهين:

- **أولاً:** لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز، وإنما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو: رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يؤت بالعددين، وأيضاً الأغلب وصف المضاف إليه لا المضاف.
- **ثانياً:** أن كل ما ذكر حاصل في : خاتم فضة، ولم يسمع في الخاتم الفضة ، ولا الخاتم فضة[٣].

- **من خلال ما سبق يتبين أنَّ** النحاة اختلفوا في كيفية تعريف العدد المضاف فالبصريون يعرفونه بدخول الألف واللام على المضاف إليه فيقال: ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، والكوفيون يعرفونه بدخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه فيقال : الثلاثة الأثواب ، والمائة الدرهم.

وأرى أن ما ذهب إليه جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – متابعاً فيه البصريين هو المذهب الراجح ، وذلك.

لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد، "ولا يجتمع على اسم واحد تعريفان فيّ أوله ووسطه" [٤].

وكذلك ، أنَّ الإضافة لا تجامع (أل)، فقول الكوفيين يؤدي إلى مخالفة النظير[٥].

وايضاً فإن ما ورد عن العرب الفصحاء هو تعريف المضاف إليه، والمضاف إنما يتعرف بالمضاف إليه، كما ورد في بيت ذي الرمة ، والفرزدق السابقين.

---

(١) المقتضب ١٧٣/٢.

(٢) شرح المفصل لأبن يعيش ١٢٢/٢

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٤٧/٢

(٤) شرح اللمع للخطيب التبريزي ص٣٧٠.

(٥) همع الهوامع ٢٢٣/٣.

١٢- كيفية تعريف العدد المركب .

ينقسم العدد من ناحية استعماله إلي أربعة أقسام : مفـرد ، ومضـاف ، ومعطـوف ، ومركب ، وعند تعريف العدد المفرد تدخل عليه الألف واللام فيقال : الواحد ، والاثنان والثلاثة ، والعشرون ، والتسعون .

وإن كان العدد مضافاً ، فالقياس في تعريفه أن تدخل الألف واللام على ما أضيف إليـه نحو : مائة الدرهم ، وألف الدنيار ، وثلاثة الرجال ، وعشر النساء ، وإن كان معطوفاً ، فتعريفه بإدخال الألف واللام على المعطوف ، والمعطوف عليه نحو : عندي الواحـد والعشرون رجلاً ، والخمسة والخمسون درهماً [١] ،وأما إن كان العدد مركباً نحو : أحد عشر ، وتسعة عشر فقد اختلف النحاة في تعريفه يقول الشيخ جمال الدين بن إيـاز – رحمه الله – في هذه المسألة :

:" ..... وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف الأول فقلت : الأحد عشر درهما والاثنا عشرة جارية ، ولم تلحقه في الثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم ، قال الأحمرّ :

١١٥- **تَفَقَأَ فَوْقَهُ الْقَلَعُ السَّوَارِي *** وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا** [٢]

وأجاز الكوفي والأخفش تعريفهما كقولك : الأحد العشر درهما ؛ لأنهما فـي الحقيقـة اسمان ..... [٣]." أ.هـ

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يختار مذهب البصريين في تعريف العدد المركب ، وهو الذي يقول بتعريف صدر المركب فقط كما سيأتي.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦، شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٧/٢، شرح التسهيل لابـن مالـك ٤٠٩/٢، النكت الحسان لأبي حيان ص ١٦٧ ،١٧٠.

(٢) البيت من الوافر لابن الأحمر وورد في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٩،وشرح شواهد الإيضاح للفارسى تأليف/لابن برى ص٣٠٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٤، والخزانة ٤٤٢/٦، اللسان مادة (ق ل ع)، (خ و ز)، (ج ن ن).

تفقأ القرح: تشقق، القلع: جمع قَلَعة وهي قطع من السحاب كأنَّها الجبال.

الخازباز: صوت الذباب والضمير في (فوقه) يعود على (تهجل) في البيت قبله (اللسان) مادة: قلع، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٤، وجنونه: كثرة ترنمه في طيرانه.

والشاهد فيه قوله: (الخازباز) حيث دخلت الألف واللام على أول المركب.

(٣) المحصول في شرح الفصول ٧١١/١ -٧١٢.

** الدراسة والمناقشة :

ذهب النحاة في تعريف العدد المركب إلي ثلاثة مذاهب هي:

أولاً: أن الألف واللام تدخل على الاسم الأول من المركب ، فتقول : جاءني الأحد عشر رجلاً ، وقبضت الثلاثة عشر درهما ، ورأيت التسع عشرة امرأة ، ولا تدخل على عجزه ، ولا على مميزه .

وهذا مذهب البصريين[١] ، وعلى هذا المذهب جماعة من النحاة كالزجاجي[٢] ، وابن جنى[٣]، والصيمري[٤] ، وأبو البركات الأنبارى [٥]، وابن خروف[٦] ، والعكبرى [٧]، وابن عصفور [٨]وابن مالك[٩] ، والرضى[١٠] ، وأبو حيان[١١] ، والزبيدى[١٢] .

حجتهم :

احتج البصريون بقولهم : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه [١٣] ، وهذا هو قول جمال الدين بن إياز – رحمه الله – أيضاً – حيث يقول : ولم تلحقه في الثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم[١٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١.

(٢) الجمل في النحو للزجاج ص١٣٠ ، تحقيق د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة الخامسة ١٤١٧ هـ

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١.

(٤) التبصرة والتذكرة ٤٨٧/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٦٣٧/٢.

(٧) التبيين عن مذاهب البصريين ص٤٣٤.

(٨) المقرب ص٣٨٩، وشرح الجمل ٣٧/٢.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٣٨١/٣.

(١١) ارتشاف الضرب ٧٦٣/٢.

(١٢) ائتلاف النصرة ص٤٤.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١.

(١٤) المحصول في شرح الفصول ص٧١١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٤٣٤، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٤.

يقول المبرد : " وأما قولهم : الخمسة العشر ، فيستحيل من غير هذا الوجه ؛ لأن (خمسة عشر) بمنزلة (حضرموت ، وبعلبك ، وقالي قلا ، وأيدي سبا) وما أشبه ذلك من الاسمين الذين يجعلان اسماً واحداً ، فإذا كان شيء من ذلك نكرة ، فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله لأن الثاني قد صار في درج الكلام الأول[1]"

وقال ابن جنى : "ومن زيادة اللام ما أخبرني به أبو على: أن أبا الحسن حكي عنهم : الخمسة العشر درهما ، فاللام في العشر لا تخلو من أن تكون للتعريف ، أو زائدة ، فلا يجوز أن تكون للتعريف ، لأن (خمسه عشر) اسمان في الأصل جعلا كالاسم الواحد، وقد تعرف الاسم من أوله باللام في (الخمسة) ، ومحال أن يتعرف الاسم من جهتين وبلامين ، فتبث أن اللام في (العشر) زيادة إلا أنها ليست لازمة لزومها في الآن ، والذي ، ونحو ذلك" [2].

وقد قاس أصحاب هذا المذهب ذلك على دخول حرف التعريف على أول الاسم المركب نحو :(الخازباز) في قول ابن أحمر.

١١٦- تَفَقأَ فَوْقَهُ الْقَلَعُ السَّوارِي * وَجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا** [3]

فدخلت الألف اللام في (خازباز) على الاسم الأول ، ولم تدخل على الثاني ، فلم يقل الشاعر: **(الخَازِبَازِ)** ولم يحك عنهم في شعر ولا في كلام [4].

ثانياً :

أن يدخل الألف واللام على جزأي العدد المركب ، ولا يدخل على معدودة ، فيقال: جاءني الأحد العشر رجلاً، ورأيت التسعة العشر رجلاً ، وقبضت التسع العشر درهما.

وهذا هو مذهب الكوفيين [5]، والأخفش من البصريين [6].

---

(١) المقتضب ١٧٤/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١.

(٣) سبق تخريجه فى أول المسألة.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١ -٢٩٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٤.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦، شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٧/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٣، ارتشاف الضرب ٧٦٣/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٤.

(٦) وورد رأي الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦، وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٧٦٣/٢.

حجتهم:

احتج الكوفيون بقولهم : إنما قلنا ذلك ؛لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، فقد حكي أبو عمرو عن أبى الحسن الأخفش قول العرب : (الخمسة العشر درهما) وإذا ثبتت هذه الرواية ، وجب إتباعها والقياس عليها[1] فضلاً عن أن العدد المركب عبارة عن اسمين مبنيين على فتح الجزأين ؛ لكون العطف مراداً فيهما ، فلو صرح بالعطف وجب تعريفهما ، فكذلك إذا كان متضمناً معني العطف[2] .

يقول الفراء في تعريف العدد المركب : " ..... ويجوز (ما فعلت الخمسة العشر فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين ؛ لتوهم انفصال ذا من ذا في حال) [3].

وقد حكم أبوالبركات الأنبارى ، والعكبرى على ما نقل عن العرب على هذا الوصف بقلته ، وشذوذه ، وعدم القياس عليه ، فلا يعتد به ، وصار بمنزلة دخول الألف واللام على الفعل في نحو قول ذي الخرق الطهوي :

١١٧- يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضَ العُجْمِ نَاطِقَاً * إِلَى رَبِنَا صَوتِ الحِمَارِ اليُجَدَعُ** [4]

أراد : الذي يجدع ، فكما أن دخول الألف واللام على الفعل شاذ لا يجوز القياس عليه ، فكذلك لا يجوز أن يدخل الألف واللام على عجز المركب قياسا على ما حكى عن العرب لقلته وشذوذه[5]، ووافقهما الزبيدي في ذلك [6] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦ منصرف.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٣/٢.

(٤) من الطويل، وورد في الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣، ولسان العرب (ج د ع) ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٧.

الخنا: الفحش، العجم، جمع أعجم وهو من لا ينطق، اليجدع: الذي يجدع، أي: يقطع أنفه، اليربوع: دويبة معروفة، النافقاء: جحر اليربوع ، الشيحة: رملة بيضاء اليتقصع: الذي يدخل في القاصعاء وهو جحر آخر لليربوع.

والشاهد فيه قوله : اليجدع ، اليتقصع ، حيث دخلت (ال) الموصولة بمعنى الذي على الفعل المضارع ، واتفق البصريون والكوفيون على أنه ضرورة .

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩٥/١، والتبيين عند مذاهب النحويين للعكبري ص٤٣٤، واللباب ٣٢٧/١.

(٦) ائتلاف النصرة ص٤٤.

وكذلك ابن مالك حكم على هذا المذهب بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وخرجه على أن حرف التعريف الداخل على عجز المركب زائد [١].

ثالثا :

أن يدخل الألف واللام على الأسماء الثلاثة : الصدر ، والعجز، والمعدود ، نحو: قبضت الخمسة العشر درهم ، ورأيت التسع العشرة المرأة ، وهو مذهب بعض الكوفيين[٢]، وجماعة من الكتاب[٣] .

قال الفراء عند حديثه عن تعريف العدد المركب : " .... وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسراً ، فتقول : ما فعلت الخمسة العشرة الدرهم [٤] .

فهذا النص يفيد أن الفراء يجيز تعريف العدد المركب بجزأيه ، وتعريف التمييز ، وهذا المذهب يرد عليه بما رد على سابقه ، ويزاد عليه ما ذكره جمال الدين بن إياز البغدادي – رحمه الله – من أن التمييز لا يجوز أن يكون معرفة حيث يقول : ولا يجوز الأحد العشر الدرهم ؛ لأن المميز يلزمه التنكير[٥] .

وقد رد أبو البركات الأنباري معللاً مجيء التميز نكرة بأن الغرض منه تمييز المعدود به من غيره إنما يحصل بالنكرة التي هي الأخف[٦] .

وحكم ابن يعيش على هذا المذهب بأنه فاسد [٧]، وخرج ابن عصفور وابن مالك ما ورد من ذلك على زيادة الألف واللام[٨] .

وقال ابن مالك: " ولا يستعمل منه إلا ما سمع فيجاء به منبها على ضعفه وقبحه[٩] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٣٤، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩/١، و شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦.

(٤) معانى القرآن للفراء ٣٣/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩١/١ ، والتبيين ص ٤٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢ .

(٥) المحصول في شرح الفصول ٧١٢/١ .

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤٣) ٢٩/١

(٧) شرح المفصل ٣٣/٦.

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢.

يتضح مما سبق أنَّ العدد إذا كان مركبا ففيه ثلاثة مذاهب :

أولها : أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب وهو مذهب البصريين وجماعة من النحاة ، وعليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله –.

والثاني : أن تدخل الألف واللام على جزأي العدد المركب ولا تدخل على معدودة ، وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش من البصريين .

والثالث : أن تدخل الألف واللام على الأسماء الثلاثة : الصدر ، والعجز ، والمعدود وهو مذهب بعض الكوفيين وجماعة من الكتاب.

وأرى أَنَّ ما ذهب إليه جمال الدين بن إياز – رحمه الله – متابعاً فيه البصريين هو المذهب الراجح وذلك لأمور منها :

– سلامته مما ورد على غيره من اعتراضات .

– لأن صدر المركب وعجزه تنزلا منزلة اسم واحد ، والاسم الواحد تعريفه يكون بإدخال الألف واللام في أوله ، ولو عرف العجز لأدى ذلك إلي محذور وهو اجتماع علامتي تعريف فيما هو كالاسم الواحد ، فضلا عن أن المعدود لا يعرف ؛ لأنه تمييز وهو لا يكون إلا نكرة .

– ما اعتمد عليه الكوفيون مما نقل عن العرب حكم عليه النحاة بقلته وشذوذه ، وعدم القياس عليه .